مجلّة الجامعة الإسلاميّة – العدد ١٦٨

أَثَرُ الْاعْتِمَادِ عَلَى الْمَصَادِرِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْأُولَى لِلسِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ وَتَطَوُّرُ مَنْهَجِيَّاتِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ الْغَرْبِيِّ عَلَى صُورَةِ نَبِيِّ الْإِسْلَامِ فِي أَدَبِيَاتِ الْمُسْتَشْرِقِينَ الْمُعَاصِرِينَ

إِعْدَادُ

د. محمد بن سعيد بن متولي الرهوان

الأستاذ المساعد بقسم الاستشراق في جامعة طيبة

التمهيد

ظلّ المستشرقون الأوائل الذين بُرّزت أسماؤهم في سماء الغرب في النصف الأول للقرن التاسع عشر وكتبوا في سيرة النبي (ﷺ) يعتمدون في تدوينها على القرآن الكريم والمصادر الإسلامية المتأخرة التي ترجع كتابتها إلى القرن السادس عشر الميلادي (التاسع الهجري)، وهي التي كانت متوافرة في أيدي هؤلاء المستشرقين حينئذ. فمن لدن جوستاف فايل (Gustav Weil)[(١)] حتى السير ويليام موير (Sir William Muir)[(٢)]. اعتمد الدارسون الغربيون في ذلك على افتراضٍ أن إعمال النقد في تلك المصادر كفيلٌ باستخلاص قدر

---

(١) جوساف فايل (**Gustav Weil**) هو مستشرق ألماني دوّن سيرة كاملة للنبي (ﷺ) أسماها (**Muhammad der Prophet، sein Leben und seine Lehre**،)، أي «محمد النبي حياته وتعاليمه» في العام ١٨٤٣م. وقد قام بنقل سيرة ابن هشام إلى الألمانية في العام ١٨٦٤م في مجلدين وأسماها (**Das Leben Mohammeds**) أي «حياة محمد»، قامت على طباعتها دار شتوتجارت، وقد كان أول كاتب غربي يقوم بتدوين تاريخ كاملٍ للإسلام.

(٢) السير ويليام موير (**Sir William Muir**) (١٨١٩-١٩٠٥) هو مستشرق اسكتلندي تعلم الحقوق في جامعتي جلاسجو وأدنبره، ودرّس في جامعة أدنبره وقد امتاز بمحاضراته كما امتاز بخدماته التي أسداها للحكومة البريطانية في الهند حيث عُين أمينا لحكومة الهند في العام ١٨٦٥-٦٦م، ثم اختير رئيسا لجامعة أدنبره في العام ١٨٥٥م. من آثاره: «سيرة النبي والتاريخ الإسلامي» وهو من المراجع التي يعتمد عليها في الجامعات الإنجليزية والهندية وقد وقع في أربعة أجزاء (لندن ١٨٥٦م، ثم صدرت منه طبعة جديدة في أدنبره في العام ١٩٢٣م). ومن كتبه: «حوليات الخلافة صعودها وانحدارها وسقوطها» (نجيب العقيقي، المستشرقون ٢/٤٩٢).

مقبول من الأخبار الصحيحة التي يمكنهم الوثوق فيها عند كتابتهم لسيرة كاملة تتضمن حياة النبي محمد (ﷺ).

وببزوغ فجر القرن العشرين توافر للعقل الغربيِّ مصادرُ إسلاميةٌ أصيلةٌ تعود كتابتها إلى أواخر القرنين الثاني والثالث الهجريين بعد أن تم الكشف عنها وتحقيقها من بين ركام المخطوطات التي نُقلت لأوربا، وهي من أهم المصادر الأصيلة لكتابةِ السيرة النبوية، وتتضمن كتاب «المغازي» للواقدي والقطع الأصيلة من «سيرة ابن إسحاق» برواية ابن هشام وكتاب «الطبقات الكبرى» لابن سعد تلميذ الواقدي. ولذا، يقرر المستشرق الهولندي المعاصر هارلد موتسكي (Haralad Motzki)[١]، أنه "على الرغم من تضمن تلك المصادر للكثير من التناقض فيما بينها بشأن دقة التواريخ والأحداث التي سردتها، وبعض المبالغات التي تضمنتها، والتحيز الواضح، إلا أن العقل الأوربي ظلّ مقتنعا بأن العقل الناقد قادر على إعادة هيكلة ما تضمنته [تلك الأخبار][٢] من أحداث"[٣].

ظلت تلك القناعة راسخة في العقل الغربي حتى نشر جولدتسيهر الجزء

---

(١) هالرد موتسكي (**Harald Motzki**) باحث غربي معاصر تعلم في ألمانيا وحصل على الدكتوراه من جامعة بون في العام ١٩٧٨م، ويعمل حاليا أستاذا للدراسات الإسلامية بجامعة ناميخين بهولندا، يتبنى موقفا منتقدا لكتابات جولدتسيهر وشاخت ومن أشهر ما كتب: «بدايات الفقه الإسلامي وتطوره في مكة حتى منتصف القرن الثاني»، وقد كتبه بالإلمانية ثم ترجم للإنجليزية والعربية، وهو من أهم الكتب الغربية في الرد على نظرية شاخت. له العديد من المؤلفات الأخرى منها: «تحليل الأحاديث الإسلامية» بالتعاون مع آخرين. وكتاب «سيرة النبي محمد: مشكلة المصادر»، بريل ٢٠٠٠، وقد قام بتحريره وكتابة أحد مقالاته.

(٢) عندما أضع معكوفين فإن هذا من كلام أضفته لضرورة السياق لكنه ليس موجوداً في أصل كلام المؤلف، لكنه ضروري لاستقامة المعنى باللغة العربية، وقد نوهت على هذا من باب الأمانة في نقل نصوص الكُتّابِ الغربيين.

(٣) هارلد موتسكي، سيرة النبي محمد: مشكلة المصادر، لايدن بريل ٢٠٠٠، ص ١.

الثاني من كتابه دراسات محمدية (Mohammadanische Studien) **في عام ١٨٩٠م**[١]**، الذي أحدث صدىً واسعاً في الدراسات الحديثية في الغرب إذ شاع في الغرب – حين تصدرت طبعاته لتعليقات المحققين الغربيين – أنه سحب البساط من تحت أقدام السنة وقوض الثقة في المصادر الإسلامية لدى غير المسلمين**[٢]**، بعد أن كانوا يعتمدون على أخبارها في تدوين سيرة النبي المختار (ﷺ). ثم توالي النقد الغربي للمصادر الإسلامية حين أصدر شاخت كتابه حول «أصول الفقه المحمدي»** (The Origins of Muhammadan Jurisprudence)**، ادعى في هذا الكتاب أنه لا وجود لحديث صحيح متصل بالنبي صلى الله عليه وسلم، على الإطلاق، وعلى الرغم من أن نتائج أبحاثه ومقدماتها نجمت عن دراسات انتقائية وفردية لبعض أحاديث الحلال والحرام أو ما أطلق عليه الأحاديث الفقهية** (Legal Traditions)**، إلا أنه زعم صحة تطبيق تلك النتائج والمقدمات في أحاديث المغازي والسير**[٣]**. وخلاصة ما ذهبا**

---

(١) ترجم الكتاب إلى الإنجليزية تحت عنوان «**Muslim Studies**»، ومن ثم شاع اسمه بالعربية (دراسات إسلامية)، وحين كتبه بالألمانية تضمن مجلدين كبيرين، لكن المجلد الثاني هو الذي شاع بين أوساط المستشرقين الغربيين وهو الذي ترجمه شتيرن (**S. M. Stern**) إلى الإنجليزية. من بين كتبه «العقيدة والشريعة في الإسلام» طبع في العام ١٩٦٠م، وقد ترجم إلى العربية.

(٢) وهذه العبارات تتسم بالمبالغة وهي ترجمة لما ذكره المستشرقون عن السنة النبوية ومدي الاعتماد عليها كمصدر من مصادر فهم تاريخ المسلمين في حقبة ما بعد صدور كتابات جولدتسيهر.

(٣) يمكن الرجوع لخلاصة ما كتبة جوزيف شاخت (**Joseph Schacht**) حول أحاديث المغازي في مقالة أصدرها في مجلة الجمعية الملكية الأسيوية (**Journal of Royal Asiatic Society**) في العدد التاسع والأربعين في العام ١٩٤٩م (من ص ٥٤-١٤٣) وعنوانها (**Revaluation of Islamic Tradition**) أي (إعادة =

إليه – جولدتسيهر وشاخت – أن العديد من القواعد الفقهية التي تضمنتها الأحاديث تناقش مسائل وقضايا لم تعد محلا للنقاش إلا بعد وفاة النبي (ﷺ) بزمن مديد، ومن ثم فلا تصح نسبتها للنبي (ﷺ)، لكنها وُضعت عليه في أزمان متلاحقة[1].

وقد كان لنظرية شاخت أثرٌ بالغٌ في كتابات المستشرقين عن السنة بَدْءًا من النصف الثاني للقرن العشرين، وأخذ المستشرقون يصنِّفون أنفسهم بحسب قربهم أو بعدهم عن نتائج شاخت، فانقسموا إلى ثلاث فرق: اثنان على طَرَفي نقيض وفريق وسط: الفريق الأول سلّم بأن تلك المصادر الإسلامية قد تمت صياغتها وكتابتها في القرون الأولى على نحو يجافي الحيادية أطلق عليها المستشرق مونتجومري وات (Montgomery Watt) مصطلحا صاغه هو أسماه (tendentious shaping) أو التشكيل المغرض [للأحداث]، لكنه ظل مقرّاً بأن تلك المصادر لها قيمتها التاريخية[2]. والفريق الثاني بالغ في الإنكار وقرر

= تقويم الأحاديث الإسلامية)، ثم كثّف من دراسته لأحاديث المغازي في مقالة أخرى نشرها في مجلة (**Acta Orientalia**) أو (محاضر المستشرقين) وعنوانها (**On Musa Ibn Uqbah's Kitāb Al-Maghāzī**) بمعنى (حول موسى بن عقبة وكتابه المسمى بالمغازي) في العدد الحادي والعشرين للعام ١٩٥٣م (من ص ٢٨٨-٣٠٠).

(١) نوت فيكور، (**The Truth about the Cat and Dogs: the History of Early Islamic Law**) «حقيقة حديثي القطة والكلب: تاريخ الفقه الإسلامي الأول»، المؤتمر الخامس لدراسات الشرق الأوسط، لوند، ص ١.

(٢) كتب ويليام مونتجومري وات ثلاثة كتب في السيرة أولها في العام ١٩٥٣م وهو محمد في مكة (**Muhammad at Mecca**) والثاني في العام ١٩٥٦م أسماه محمد في المدينة (**Muhammad at Medina**)، ثم لخصهما في العام ١٩٦١م في كتابه محمد: النبي ورجل الدولة (**Muhammad: Prophet and Statesman**) وأعيدت طباعته في العام ١٩٧٤م، وهي مترجمة للغة العربية. من الرسائل التي كتبت في الرد عليه، انظر: عمر بن مساعد الشريوفي، موقف المستشرق مونتجموري وات من غزوات =

باستحالة الاعتماد على المصادر الإسلامية في كتابة السيرة النبوية واختلف هؤلاء في إيجاد البديل عن تلك المصادر فبعضهم قرر أن يضرب صفحا عن كل مصدر إسلامي من أمثال باتريشا كرون (Patricia Crone) **ومايكل كوك** (Michael Cook) [(١)]، **والكاتب الفرنسي ماكسيم رودنسون** (Maxim Rodinson) [(٢)]، **حيث اعتمدوا مصادر غير إسلامية بالمرة حين كتبوا سيرة للنبي محمد** (ﷺ) **أما الفريق الثالث فقد اكتفى باعتبار المصادر الإسلامية مجرد أدبيات قاموا بتحليلها أدبيا دون الوثوق بنسبتها وصلتها بالقرنين الأولين من تاريخ الإسلام، ومن هؤلاء المستشرق جون وانسبرو**(John Wansbrough)

ومن ثَمّ، فقد باتت المصادر الإسلامية الأصيلة التي كان يُعَوَّلُ عليها في رسم صورة النبي (ﷺ) **في مشكِلٍ كبيرٍ خاصة لمن عزم أمره من الغربيين على كتابة سيرة كاملة للنبي** (ﷺ)، **فلن يجرؤ على كتابة تلك السيرة دون إعمال منهج النقد في تلك**

= الرسول صلى الله عليه وسلم من خلال كتابه محمد في المدينة.

(١) من بين الكتب التي كتبها مايكل كوك وباترشيا كرون كتاب (**Haggarism: The Making of the Islamic World**)، ومعناه (الهجارية: صناعة عالم الإسلام) وقد طبعته جامعة كامريدج في العام ١٩٧٧ بالإنجليزية. ومن كتب مايكل كوك كتاب (**Meccan Trade and the Rise of Islam**) وقد صدر في العام ١٩٨٧م.
ومعنى الهجارية أو الهجاريون: النسبة إلى هاجر أم إسماعيل. حاول مايكل كوك وباترشيا كرون في هذا الكتاب تقديم صياغة جديدة تماما لتاريخ الإسلام وقد أسسا ذلك على مصادر غير إسلامية. وعلى الرغم من أنهما قدما صورة لإشكالية كبيرة وقع فيها العقل الغربي بشأن المصادر الإسلامية وتأثره بما كتبه جولدتسيهر وشاخت، إلا أنهما لم يتجاوزا حدود تلك المصادر الضعيفة التي استعانا بها إذ أنها لا ترقى لدرجة المصادر المقبولة في سياق الكتابات الأكاديمية.

(٢) نوّه ماكسيم رودنسون لحجم التحديات التي لقيها عند الاعتماد على المصادر الإسلامية في كتابه «محمد» قائلا: «إن كتابة سيرة [للنبي] محمد اعتمادا على تلك المصادر لن تتجاوز إطلاقا مجموعة قليلة جدا من الصفحات الجافة» (مكسيم رودنسون، محمد، ص ٩).

المصادر التي بين يديه، خاصة بعد أبحاث جولدتسيهر وشاخت والتي سلّم لها القاصي والداني من أبناء القارة الأوربية، وإن قَدِم على إعمال النقد في تلك المصادر فإنّه لن يجد أثراً ولا خبراً صحيحا يعَوّلُ عليه دون استدراك وتعقيب ومن ثم فلن يتمكن من كتابة شيء عن النبي محمد (ﷺ).

وسأحاول جهدي في هذه الورقة أن ألقي شيئا من الضوء على تاريخ تلك المشكلة: أعني الاعتماد على المصادر الإسلامية في كتابات المستشرقين عن النبي محمد (ﷺ) في القرن التاسع عشر والعشرين، ومن خلال هذه الإطلالة يمكننا الوصول لنتيجة حول وضع دراسات السيرة النبوية في الغرب، وباستطلاع تلك الأدبيات يمكننا أن نقسمها إلى ست مراحل تاريخية على النحو التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة البحث الاستشراقي الأول من النصف الأول للقرن التاسع عشر حتى بداية العام ١٨٩٠م، وهو العام الذي نشر فيه جولدتسيهر كتابه (دراسات محمدية) Muhammadinsche Studien

المرحلة الثانية: بدايات النقد في المصادر الإسلامية وتبدأ تلك الحقبة بالعام ١٨٩٠م.

المرحلة الثالثة: ما بعد جولدتسيهير وهي مرحلة خَصبة بمناقشة آراءه في الأوساط الغربية

المرحلة الرابعة: نظرية شاخت حول أحاديث المغازي

المرحلة الخامسة: ما بعد شاخت وهي تمثل الاستشراق المعاصر ومناقشاته حول مصادر السيرة النبوية

المرحلة السادسة: البحث الجاري في الجامعات الأوربية وبين أوساط المستشرقين الحاليين حول مصادر السيرة النبوية وأهم التطورات في منهجيات أبحاثهم باعتماد منهج نقد المصادر التاريخية وتطبيقاته على مصادر السيرة.

المبحث الأول: مصادر السيرة النبوية عند المستشرقين فيما بين النصف الأول للقرن التاسع عشر حتى بداية العام ١٨٩٠م

بدأت الدراسات الأكاديمية حول السيرة النبوية المطهرة في الغرب مع بدايات النصف الأول للقرن التاسع عشر الميلادي. وكانت أول محاولة علمية وأكاديمية جادة[١] في العام ١٨٤٣م، حينما نشر جوستاف فايل (Gustav Weil) كتابه حياة محمد (ﷺ)[٢].

وعلى الرغم من اعتماده لمصادر إسلامية متأخرة تعود للقرن التاسع الهجري إلا أن كتابه يعد أول محاولة جادّة لتطبيق آلية المنهج التاريخي على المصادر، وعلى الرغم من أنه لم يَغُص بعيدا في تحقيقاته، لكنه – كما لاحظ المستشرق آرثر جفري (Arthur Jeffery) «أرسى اللبنات الأولى لقواعد المنهج»[٣]؛ يقصد المنهج العلمي في النقد. وقد قدم فايل أول ترجمة ألمانية لسيرة ابن إسحاق براواية تلميذه ابن هشام في العام ١٨٦٤م[٤].

---

(١) يقصد بأول محاولة أكاديمية أي دراسة أكاديمة منظمة تعتمد النقد العلمي الحديث في منهجها وهذا يمايز بينها وبين الخرافات الغربية حول النبي محمد صلى الله عليه وسلم التي شاعت في أوربا في مرحلة القرون الوسطى.

(٢) جوستاف فايل، محمد النبي، ص ١٨٤٣.

(٣) آرثر جيفري، (**the Quest of the Historical Muhammad**) «البحث عن الصورة التاريخية لمحمد»، مجلة العالم الإسلامي (**Muslim World**)، العدد ١٦ لعام ١٩٢٦، ص ٣٣٣.

(٤) أول من حقق سيرة ابن هشام هو المستشرق الألماين جوستنفيلد (**Wüstenfeld**)، وطبعت في العام ١٨٥٩، لكن فايل قام بترجمتها من العربية إلى الألمانية في العام ١٨٦٤.

كما دون تاريخا للخلفاء الراشدين[1]، اعتمد فيه مصادر إسلامية لم يستخدمها المستشرقون من قبله. وقد اعتمد على القرآن والحديث الشريف في كتبه، مما يعزز القول بأن الاستشراق في تلك المرحلة على ثقة من صحة المصادر الإسلامية، وإمكانية الاعتماد عليها.

وفي العام ١٨٤٧، كتب كوزين دي بيرسيفال (Causin de Perceval) **كتابه «مقالات في تاريخ العرب» وحمل العنوان** (Essai sur l' Historie des Arabes) **باللغة الفرنسية[2]، وقد ظهر زمان جوستاف فايل دون أن يتأثر به، وكتابه يحوي أخباراً من حياة وأعمال نبي الإسلام. وقد اعتمد دي بيرسيفال على مصادر أصيلة دون أن يُعمل النقد العلمي فيها. لكن بدت الحاجة ماسة للتحقيق والكشف عن المزيد من المخطوطات العربية التي تتناول السيرة النبوية المطهرة، وتُجلِّي شيئا من مصادرها الأولى، وهذا ما يميز البحث في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي. ولذا فقد ساهم المستشرق الألماني فيرديناند فيستنفيلد** (Ferdinand Wüstenfeld) **المتوفي سنة ١٨٩٩م، بحظ وافر استجابة لتلك الحاجة الماسة إذ أقبل على تحقيق كمٍّ هائل من تلك المخطوطات العربية واستعان بها وقدمها لمستشرقي الغرب في تلك الحقبة لا سيما للمهتمين منهم بالكتابة عن النبي محمد (ﷺ).**

وفي العام ١٨٥١م أصدر ألوي شبرنجر (A. Sprenger) **كتابه «حياة**

---

(١) ولقد أسمى هذا التاريخ (**Geschichte der Chalifen، nach handschriflichen، grössentheils noch unbenützten Quellen**) ومعناه «تاريخ الخلفاء كما ورد في بعض المخطوطات التي لم تستخدم من قبل».

(٢) وقد طبع في ثلاثة مجلدات بباريس في العام ١٨٤٧م.

محمد من واقع المصادر الأصيلة» (Life of Muhammed from Original Sources[١]، **ليقدم خطوطا عريضة لحياة الرسالة بداية من الهجرة النبوية للمدينة. وقد بسط شبرنجر القول في تفاصيل السيرة النبوية حينما تبع هذا بكتاب آخر بعنوان «حياة النبي محمد وتعاليمه»** (Das Leben und die Lehre des Mohammad)[٢]، **ومن واقع أعمال شبرنجر، فإنه قد اعتمد على مصادر للسيرة النبوية كانت بحوزته في صورة مخطوطات تحصَّلها من مكتبات أوربا وأثناء زياراته للهند. وينسب لشبرنجر فضل اكتشافه لمخطوطة «مغازي محمد بن عمرو الواقدي». كما أنه نجح في فحص مقطوعة كبيرة من تاريخ الطبري تبدأ بميلاد النبي محمد (ﷺ) وتنتهي عند غزوة الخندق أي أنها تقلب في أحداث وقعت قبل وفاة النبي بخمس سنين.**

وفي العام ١٨٥٦م، أصدر السير ويليام مويير (Sir William Muir) كتابه «حياة محمد» (The Life of Mahomet) ومن الملاحظ أنه أطلق على النبي (ﷺ) اسم «محمت» وهو خطأ مقصود في أدبيات المستشرقين[٣].

(١) وهو من طبعات البعثة التنصيرية بمدينة الله آباد في العام ١٨٥١م.

(٢) صدر في ثلاثة أجزاء في برلين بين العام ١٨٦١ والعام ١٨٦٥م.

(٣) ظهر كتاب مويير في لندن ما بين العام ١٨٦١ والعام ١٨٦٥ في أربعة أجزاء كبيرة تتضمن مراجع غزيرة وحواشي كثيرة، كما تضمن مقدمة واسعة حول تاريخ الجزيرة العربية وكذلك المصادر التي استعان بها في كتابة تلك الأجزاء. وقد ظهرت الطبعة الثانية من الكتاب في العام ١٨٧٦ والطبعة الثالثة في العام ١٨٩٤م، حيث حذف منها الفصول التمهيدية. وقد صدرت طبعة ثالثة مختصرة في العام ١٩١٢ بعد أن قام علي تحريرها وتلخيصها المستشرق فاير (**T. H. Weir**) حيث أبدل كلمة (محمت) باللفظة الصحيحة (محمد).

وكتاب موبير من أهم المحاولات الغربية لكتابة سيرة متكاملة لنبي الإسلام (ﷺ) اعتمد فيها على مصادر إسلامية وبين منهجا نقديا في انتقاء الأخبار. وقد اعتمد موبير في كتابه على مصادر متنوعة للسيرة النبوية بلغات متعددة منها العربيّة والفارسيّة والأردو. وقد ميّز بين نوعين من المصادر التي اعتمدها في تدوين مادته العلمية: وهي القرآن والحديث. وأضاف إليها مصدرين آخرين أقل أهمية عنده وهما: الوثائق المعاصرة لعهد النبوة وكذلك الشعر العربي(1). وقد بسط القول في مصادره في معرض مقدمة طويلة استهل بها كتابه الضخم. وقد أقر عدة مقدمات زعمها وظلّ مقتنعا بها خلال كتابه وأخذ في التدليل عليها، منها «أن الأحاديث نُقلت شفويا، كما أنها تأثرت بكثير من النزعات والعصبية»(2). ولتكوين تصور دقيق حول القيمة الكلية للأحاديث، يقترح موبير على القارئ «أن يكون لديه خطوطا عريضة للناحية التاريخية للإمبراطورية الإسلامية من وفاة النبي محمد (ﷺ)، حتى الحقبة التي ظهرت فيها تلك الوثائق المكتوبة»(3).

بيد أن تلك الخطوط العريضة التي يقترحها موير لا سبيل له في تصوّرها إلا بالاعتماد على الأحاديث والأخبار، لكنه يؤكد «على الرغم من أن صورة النبي (ﷺ) وخصائصه قد سطرّت على نحو من المبالغة في شخصه مُبرِزةً جوانب من العظمة والتمجيد، نسبت إليه بعض الخوارق، إلا أن صورة أصحابه وأتباعه والأحداث العامة في تاريخ الإسلام الأول قد حُفظت على نحو من

---

(1) موير، حياة محمد، الطبعة الإنجليزية المختصرة، ١٩١٢، ص ١٥.

(2) المرجع السابق، ص ٣٥.

(3) المرجع السابق.

الدقة المقبولة، ومن ثم أسست لقاعدة عريضة من الحقيقة التاريخية»[١].

وموير مؤمن تماما بأن الحقيقة التاريخية جاثمة في المصادر الإسلامية لكنه يتشكك في معايير النقد التي أعملها المسلمون في نقد الأحاديث النبوية[٢]، ومن ثم اقترح منهجاً يعتمد نقد متن الأحاديث النبوية كمعيار لتحقيق تلك الأخبار. إنه يزعم أن المصادر «حينما تناقلها الرواة مشافهة حملت في طياتها قناعات هؤلاء الرواة وتحيزاتهم». ويقول إن ذلك وجد طريقه في مجموعات الحديث الأولى التي كانت واقعة تحت التأثير ذاته[٣].

وينتقد موير في أن أغلب المقدمات التي بسطها واعتمدها في تقرير نتائجه هي تعميمات أسسها على ملاحظات عابرة تفتقد تلك الملاحظات إلى دليل علمي موثق يرتقي إلى ما ضعّفه موير وأبي أن يعتمد عليه من أخبار وأحاديث، فالنقاد الأوائل في عالم الرواية يقرّون بوقوع الوضع في الحديث النبوي الشريف لكنهم لا يذكرون أبداً أن الأحاديث موضوعة بالكلية، أو أن الوضع هو السمة الغالبة للأحاديث.

يلمح موير إلى الاعتماد على مصادر قليلة للغاية من مصادر السيرة النبوية والتي يقول عنها «هي الجديرة بالعناية»، وهي على حسب قوله سيرة ابن إسحاق ومغازي الواقدي وطبقات ابن سعد[٤]. ويضيف إليها كتب الحديث

(١) المرجع السابق، ص ٣٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٠

(٤) موير، حياة محمد، المجلد الأول، http: //answeringislam. org. uk/book/muir/life١/chapter/htm

كالبخاري ومسلم والترمذي[١]. ويقرر «بأن المصادر الإسلامية المتأخرة ليست أصيلة في مادتها ولا تعد مستقلة عن المصادر الأولى في محتواها»[٢]. لكن ما الحال لو تضمنت كتب الحديث ومصادر السيرة بعض الأخبار الزائفة؟ وأنّى لنا التحقق من أنها تنطوي عن الحقيقة في ثناياها؟ وكيف السبيل إلى بيان نقائها عن المواد التاريخية الضعيفة والمختلقة؟ [٣]. إجابة مويير عن تلك المشكلات تتضمن عناصر ثلاث اعتمدها كمعيار يجب أن يستند إليها أي حديث أو خبر حتى يكون صحيحا، وبعد التأكد من تحقق تلك المعايير الثلاث، يتبع هذا تمحيص دقيق للخبر. فالناقد – حسب زعم مويير – ينبغي أن يُخضع تلك المواد لثلاثة استفسارات رئيسة وهي: هل هناك ثمّت نزعة تحيزية للأمة في الموضوع المرويّ؟ [٤] وهل هناك أثر لبقية من فائدة خاصة أو تحامل ملحوظ يصب في صالح من روى الخبر؟ [٥] وأخيرا، هل كان الراوى بمقدوره أن يقع على حقيقة ما حدث؟ [٦]. ومن ثم بمقدور الناقد، حسب تصور مويير أن يخضع الأحاديث لنوع من «النقد الداخلي»، والذي يعتمد –كما يرى مويير– «على فحص الحقبة التي وقع بشأنها الخبر والموضوع الذي يتناوله. وأما قيمة الدليل فإنها تعتمد على درجة ملاحظة تلك الحقائق وتدوينها زمنَ وقوعها»[٧].

(١) مويير، حياة محمد، تحرير فاير، أدنبره ١٩١٢، ص ١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٩.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق، ص ١.

فخلاصة القول أن موير يعتمد على القرآن الكريم والحديث الشريف في كتابة سيرة النبي محمد (ﷺ) التي دونها، وأن نقده للأحاديث يعتمد نقد المتن وأن بحثه لأحاديث المغازي لم يكن معتمدا على دارسة مستفيضة ومعمقة لتلك الأحاديث ولم يلتفت إلى مقارنة محتواها ودفع إيهام التعارض عن بعضها.

ومن بعد موير، تعاظم الاعتماد على المصادر الإسلامية لا سيما في أعمال تيودور نولدكه (T. Nöldeke) **ويوليوس فيلهاوزن** (Julius Wellhausen)[(١)]. **اعتمد نولدكه على المصادر الإسلامية، بينما قام فيلهاوزن بترجمة مختصرة للنسخة الكاملة من مغازي الواقدي. ومع نهاية القرن التاسع عشر وإطلالة القرن العشرين، تم تحقيق العديد من مصادر السيرة النبوية، ومنها مغازي الواقدي وسيرة ابن إسحاق برواية ابن هشام وتاريخ الطبري فضلا عن كتاب الطبقات الكبير لابن سعد وكذلك صحيح البخاري، وباتت تلك المجموعات مصادر رئيسة، عوَّلوا عليها في كتابة السيرة النبوية في الغرب. ولذلك فإن الفترة من حين صدور كتابات جوستاف فايل وموير تتميز بالعودة للمصادر العربية الأولى وصحبت ذلك رغبةٌ عارمة في الكشف عن مصارد أخرى أصيلة وتحقيقها. ولم يقنع هؤلاء المتسشرقون بالرويات التي وردت في المصادر المتأخرة بل أظهروا الوثائق والمصادر الأولى، وقد قنع الكتاب الأوربيون آنذاك بافتراض يقول بأن إعمال قدر من النقد في تلك المصادر كفيلٌ بتنقيتها وأن كثيرا من محتواها يضم أحاديث وأخبار تُعدّ مادة خصبة لأغراض تاريخية[(٢)].**

وقد زعم الكتاب الغربيون أن تلك المصادر بينها اختلاف وبعضها يتضمن تحيزا إلا أنهم ظلوا مقتنعين بأن العقل الناقد بإمكانه إعادة تصور ما وقع بالفعل[(٣)].

---

(١) فيلهاوزن، محمد في المدينة، برلين ١٨٨٢.

(٢) انظر آثر جيفري، «البحث عن الصورة التاريخية لمحمد»، ص ٣٤١.

(٣) هارلد موتسكي، سيرة النبي محمد، ص ١١.

المبحث الثاني: بدايات نقد مصادر السيرة في الأدبيات الغربية

هذه النظرة التفاؤلية التي سادت في أوساط المستشرقين في أوائل القرن التاسع عشر حول مصادر السيرة النبوية قد تلقّت أوّلَ ضربةٍ في العام ١٨٩٠م على يد إيجناتس جولدتسيهر (Ignaz Goldziher) وهو مستشرق يهودي مجريٌّ عمل أمين سر الجمعية العبرية في مدينة بيكس المجرية، حينما نشر الجزء الثاني من كتابة «دراسات محمدية» (Muhammedanische Studien)[١].

يرى جولدتسيهر أن أحاديث الحلال والحرام وأحاديث المغازي اختُلقت لتوثق الآراء والاختلافات المتباينة بين العلماء المسلمين [٢]، ومن ثمّ فإنها تعكس آراءً وتوجهات ظهرت في القرن الثاني والثالث من الهجرة وليس لها كبير قيمة للتأريخ للحقبة الأولى من حياة الإسلام كما تدّعي تلك المصادر، على حسب زعمه. وقد اكتسب طرح جولدتسيهر قبولاً واسعا بين أوساط علماء الغرب حتى بقي طرحا راسخا لديهم[٣].

يرى جولدتسيهر أن المصادر الإسلامية لا تنقل مادة تاريخية صحيحة ولكنّها مجرد اختلاقات تعتمد على سلسلة من الأسانيد تبقى حجتها ومصداقيتها محل ريبة. ويزعم أن تلك الروايات لا تنتمي لعصر النبوة في شيء، وإنما هي محض اختلاق أرباب اللغة من أهل الأدب والمولعين بالآثار القديمة، ممن ينتمون للقرن الثاني من تاريخ الإسلام»[٤].

ولم يكن جولدتسيهر مهتما بصياغة تاريخ الإسلام وإنما كان مغرما

(١) عند اقتباساتنا اعتمدنا على النسخة الألمانية التي وضعت صفحاتها على الترجمة الإنجليزية.

(٢) جولدتسيهر، دراسات إسلامية، ص ٨٩.

(٣) زفر إسحاق إنصاري، «حجية الأحاديث، نقد لنظرية شاخت حول الاحتجاج بالسكوت»، مجلة حمدارد إسلاميكوس، المجلد الأول، رقم ٢ (١٩٨٤)، ص ٥١.

(٤) المرجع السابق، ٦٨.

بالحديث وبيان كونه انعكاساً للمشكلات التي وقعت في عصر ما بعد النبوة(١).

نظرية جولدتسيهر حول المصادر الأولى للسيرة النبوية

تنطلق نظرة جولدتسيهر للمصادر الأولى للسيرة النبوية من افتراضين رئيسين: الأول هو عدم الوثوق في تلك المصادر بناء على مجموعة من الملاحظات التى زعمها وأخذ يبسطها فيما يتعلق بتاريخ فجر الإسلام. والثاني هو افتراضه حول بداية ظهور الأحاديث. وقد حاول جولدتسيهر أن يؤرِّخ لبداية الأحاديث عن طريق الاعتماد على المتن، وقد استعرض هذا الفرض في مقالة بعنوان «حول تطور الحديث» (Uber die Entwicklung des Ḥadīth)، نشرها في العام ١٨٩٠م في المجلد الثاني من كتابه دراسات محمدية. ويعوّل جولدتسيهر على مبدأين في تأريخه للأحاديث: الأول إجمالي، والآخر تفصيلي. فالإجمالي هو أنه يزعم أن معظم المواد الواردة في كتب الحديث الستة ومجموعات الحديث التي سبقتها ما هي إلا نتاج جهود أفرزتها الأمة الإسلامية في مراحل متأخرة من تطورها(٢). وبناء على هذا المبدأ، أنكر جولدتسيهر أن تكون لأحاديث النبي (ﷺ) أو آثار الصحابة قيمة تاريخية في الدلالة أو التعبير عن الوقت الذي تدعي –على حسب قوله – أنها تنسب إليه، أو تعبر عنه(٣).

---

(١) I. Goldziher، Vorlesungen über den Islam، Heidelberg، ١٩١٠، p. ٤٣; English translation: Introduction to Islamic Law، trans. Andrew and Ruth Hamori، Princeton، ١٩٨١

(٢) جولدتسيهر، دراسات محمدية، ص ٥

(٣) Harald Motzki، "Dating Muslim Traditions: A =

أما المبدأ التفصيلي في التأريخ للحديث النبوي فإن لجولدتسيهر جملة من المبادئ التي لخصها المستشرق موتسكي (Motzki) [1] كما يلي:

١. المفارقات التاريخية لها دلالة على أن الحديث أو الخبر قد تم وضعه في وقت متأخر[2].

٢. الأحاديث التي تُظهر في محتواها تطورا ثانوياً أو إضافة في الفكرة أو المحتوى تعد في نظره قد ظهرت متأخرة عن مثيلاتها التي تفتقد تلك الإضافة[3].

٣. الحديث الذي يُظهر النبيَ أو المجتمعَ الإسلاميَّ الأوّلَ في صورة غيرِ لائقةٍ ينبغي الحكم بكونه قد ولد وتطور مبكرًا [4].

٤. الأحاديث والآثار التي تتضمن معارضة بين الخصوم من المحتمل أن يكون لها أصل تاريخي.

وبناء على نظريته في أصل وتطور الأحاديث النبوية، فإن جولدتسيهر يخلص إلى الاستغناء عن الحديث كمصدر من مصادر فهم تاريخ الإسلام خاصة فيما يتعلق بحياة النبي (ﷺ)[5]. وقد امتنع من استخدام أحاديث السيرة والمغازي في بيان حياة النبي صلى الله عليه وسلم وقصر اعتماده على القرآن الكريم فحسب.

= Survey", in Arabica, vol. LII, (٢٠٠٥), ٢, ٢٠٦ p.

(١) المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(٢) جولدتسيهر، دراسات محمدية، ص ٢٣-٢٧ وص ١٣٨-٤٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٥، ٢٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٩، ٣٠

(٥) جولدتسيهر، مقدمة للعقيدة الإسلامية، ص ٥ و٣٦.

ولذا، يمكننا القول إن تعامل جولدتسيهر مع الأحاديث والأخبار كان نقديا إلى حد أكبر من تعامل جوستاف فايل وشبرنجر وموير، لكنه حينما تسرع في طرح تلك الأخبار التي لا تتناسب مع نظرته لتاريخ الإسلام الأول والحكم عليها بأنه غير صحيحة بل وموضوعة ترك الباب مفتوحا على مصراعيه أمام منتقدي نظريته تلك. فتنحيته لتلك الأخبار جملة بتصور سطحي جعله غرضا لسهام معاصريه من المستشرقين الغربيين. وفيما يلي جملة من الانتقادات التي وجهت لادعاءات جولدتسيهر، ولسنا بصدد الرد على كل نقطة في تلك النظرية، فنحن نعرض لنظرته للمصادر الأولى للسيرة النبوية[1]. هناك مجموعة من التناقضات التي تحيط بنقاشات جولدتسيهر، منها على سبيل المثال قوله «أنّا لا نستطيع أن نميز بين الغث والسمين والصحيح والضعيف من الأخبار والمرويات التي تنسب لعصر النبوة» بينما في معرض حديثه عن الأخبار والآثار التي تعود لعصر الصحابة والعهود المتأخرة قرر بسهولة التمييز بين الصحيح والموضوع دون أن يفصح عن مكمن الفرق بين هذه الحقبة وتلك، بل لم يُبن عن أية معايير نقدية اعتمدها في تقرير هذا الطرح[2]. كما أن زعم جولدتسيهر بأن عدداً من الأحاديث ليست صحيحة وما هي إلا انعكاس لبعض التطورات التي وقعت في المجتمع المسلم لاحقا لا يتناسب، بل لا يقوى على دعم

(١) وأغلب نظريات جولتسيهر ستتم مناقشتها عند عرض الخطوط العريضة لنظرية شاخت حول أحاديث الحلال والحرام وأحاديث المغازي.

(٢) موتسكي، ««بدايات الفقه الإسلامي وتطوره في مكة حتى منتصف القرن الثاني»، ص ٢١. وترقيم الصفحات يتبع الترقيم في النسخة الإنجليزية.

النتيجة التي توصل إليها بأن هذا الأمر يصدق على الأحاديث كلها، هذا تعميم ظاهر يفتقر إلى دليل بيِّن[١]. أضف إلى هذا أن نتائج جولتسيهر قد أسسها بناء على فحص مجموعة قليلة جداً من الأحاديث التي انتقاها وانتخبها هو لتكون مادة لبحثه، ولم تعتمد على مجاميع حديثية كاملة، فضلا عن أن تلك المصادر التي اعتمدها في بحثه ليست مقبولة لدى أهل السنة، فاعتماده للمصادر الشيعية في تثبيت زعمه يُوهِن منازعتَه ويُضعف حجته. ويلحظ موتسكي أمراً بالغ الأهمية في كتابات جولدتسيهر وهي أنه لم يقم بصياغة نظرية عامة لتأريخ ظهور الأحاديث لتكون جامعة مانعة، وإنما صاغها من واقع دراسة اجتزائية عمَّم نتائجها على بقية الأحاديث، أي على الخضم الهائل من تلك المرويات[٢].

وهذا يعني أن كثيرا من الأحاديث الصحيحة التي تعود للنصف الأول من القرن الأول الهجري لم يتعرض لها جولدتسيهر ولم يلتفت إليها في مناقشاته[٣].

وهذا يضعنا أمام مشكِل معرفي، ولذا يتعجب موتسكي قائلا: إن كنا نتعامل مع حديث ما ولم نَعُدّه من باب الموضوعات، وقد اتضح لدينا جليا أنه ليس مختلقا، بل وجُلُّ الأحاديث كذلك، فكيف نصنف هذا الحديث وفي أي مجموعة نضعه إن كان جولد تسيهر قد اعتبر الأحاديث ما هي إلا محض اختلاق وزيف؟ ولو أنّا افترضنا جدلا أن نظرية جولدتيسهر حول تاريخ ظهور الأحاديث صحيحة للزم من ذلك لأغراض إحصائية أن نجزم بأن كل حديث قد تمَّ وضعُه في عصر متأخر أو لا ؟ تثبت صحته على وجه اليقين مستندين في

(١) المرجع السابق، ص ٢٠.

(٢) موتسكي، تأريخ الأحاديث، ص ٢٠٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٠٧.

تلك الدعوى فقط على أنا نشك في نسبته لبداية الإسلام أو فقط من أجل إبداء الشك في كون عدد الأحاديث الصحيحة كثير[١].

لقد أثّرت نتائج جولتسيهر في دراسة أحاديث المغازي في البيئة الغربية على الرغم من أنها لم تستند في تقرير تلك النتائج إلا على أبحاث تتعلق بالأحاديث الفقهية، ومن ثم فإن نتيجة تقييمة لأحاديث التاريخ والمغازي خلّفت النتيجة القائلة بأننا لدينا القليل جدا من المعلومات عن تاريخ الصدر الأول للإسلام وعدد قليل من الأخبار الصحيحة عن تاريخ الإسلام في النصف الأول من القرن الثاني الهجري.

ولذا، ففي الحقبة التي تلي ظهور كتاب جولدتسيهر، تعامل العلماء الغربيون مع الحديث – على الأقل أحاديث الفقه – بشيء من الحذر وأعملوا فيها النقد، وقليل من معاصري جولديسيهر ومن أتوا بعده انتقدوه ومن أمثلة هؤلاء جون فيوك (John Fueck)، وهو من الذين طرحوا نظرية جولدتسيهر وتشكك في جدواها ومقدماتها.

(١) المرجع السابق.

المبحث الثالث: مرحلة ما بعد جولدتسيهر والإشكال في الاعتماد على المصادر الإسلامية

خلال النصف الأول من القرن العشرين ظهرت في الغرب العديدُ من المحاولات لكتابة سيرة كاملة للنبي محمد (ﷺ)، والتي أظهرت مقدماتها وأسلوبها كثيرا من الحذر والشك في التعامل مع أحاديث المغازي، لكنها على الرغم من هذا اعتمدت عليها بغزارة في مادتها ومحتواها، متجاهلة تماما لنظرية جولدتسيهر، ففي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهرت مجموعة من الأعمال الأقل شهرة من كتاب جولدتسيهر لكنها تبنت أقوال جولدتسيهر ونتائج أبحاثه ومن بين تلك الأعمال وأشهرها كتاب «محمد وسلطته» (Mohammed and his Power) [١] للكاتب جونستون (Jonstone) وكذلك كتاب «حياة محمد» (Life of Mohammed) لسيل (Sell) [٢] وكتاب «محمد: حياته ورسالته» (Mohammed, his Life and Doctrine) للكاتب فولاستون (Wollastone)[٣] ، أضف إليها كتاب راينر (Reiner)، المسمى «محمد والإسلام» (Muhammad und der Islam)، فضلا عن كتاب ألبريت فيوا (Albert Fua)، المسمى « حياة محمد ومنظومته الأخلاقية » (La vie et la Morale de Mahomet)[٤]

---

(١) طبعة أدنبره في العام ١٩٠١.

(٢) من طبعة مدرس في العام ١٩١٣.

(٣) لندن، ١٤٠٩.

(٤) باريس ١٩٠٥.

لكن بعد أن نشر جولدتسيهر كتابه وقع رد الفعل عليه متباينا. وانقسم المستشرقون في الغرب على جولدتسيهر ثلاث فرق: فمنهم من آزره في قوله وانتصر له وادعوا أنه يوافق قولهم في أن أغلب الأحاديث التي تداولها المسلمون في القرن الثالث الهجري تفتقد القيمة التاريخية، ومن بين هؤلاء على سبيل المثال تيودور ينولدكه (Theodor Nöldeke) [(١)] **وكارل هاينرش بيكر** (Carl Heinrich Becker) [(٢)]. **والفريق الثاني كان أكثر مغالاة، إذ أضاف إلى قول جولدتسيهر أن الأحاديث لا تعدوا على حسب قولهم أن تكون أكاذيب، ومن بين أولئك ليون كايتاني** (Leon Caetani)[(٣)] **وهنري لامنس** (Henari Lammens) **اللذين اعتقدا أن جل أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم**

---

(١) يمكن الرجوع في ذلك إلى مقالة كتبها نولدكه في مجلة جمعية العلوم الألمانية في العدد ٥٢ للعام ١٨٩٨م بعنوان " **Zur tendenziösen Gestaltung der Urgeschichte der Islam's** " ومعناها «التشكيل المغرض لتاريخ الإسلام الأول».

(٢) بسط القول في ذلك حينما نشر كتبا بعنوان (**Islamstudien vom Werden und Wessen der islamischen Welt**) ومعناه «الدراسات الإسلامية وتطورها في العالم الإسلامي» نشرته دار الطباعة لايبتسيج في العام ١٩٢٤م.

(٣) اطلق عليه اسم الأمير كايتني (١٨٦٩-١٩٢٦) ولد في روما وتخرج من جامعاتها وتعلم سبع لغات منها العربية والفارسية وتقلد سفارة إيطاليا في واشنطن وكانت ثروته قبل حرب (١٩١٤) تقدر بخمسة ملايين ليرة ذهبية، أنفقها على العلم. وقد رحل إلى الهند ومصر وإيران وسوريا ولبنان وجمع مكتبة شرقية ذاخرة بالمخطوطات العربية، وقد عُدّ بمؤلفاته أكبر مستشرق في تاريخ العرب (العقيقي، ٣٧٢).

موضوعة[1]، ثم طبق فينسك (Wensinck) **نتائج جولدتسيهر وأسقطها على أحاديث العقيدة في العام ١٩٣٢م ليُبعد في قوله أن الأحاديث التي تتناول أصول الاعتقاد عن المسلمين ما هي إلا انعكاس لتطور العقيدة وأنها لا يمكن لها أن تنسب إلى أبعد من حقبة بني أمية[2].**

أما ريتشرد بيل (Richard Bell)**، فقد أبعد النجعة فاعتمد القرآن فحسب حينما شرع في كتابة سيرة للنبي المصطفى (ﷺ)، محتجا بأنه وجد فيه المبادئ والأصول التي ستهديه – على حسب تعبيره وزعمه –في خضم تلك المتاهة التي أحدثتها تلك الأحاديث[3]. أما الفريق الثالث فإنهم لم يقبلوا بنتائج جولدتسيهر ولم يسلموا له، ومنهم جوهان فيوك** (Johan Fueck) **وهو ممن طرح نظرة جولدتسيهر بالكلية وأبدى تشككه الواضح في نتائجها. وفيما يلي سأحاول أن أستعرض لمواقف هؤلاء جميعا لألقي الضوء على حججهم في معاضدتهم أو معارضتهم لقول جولدتسيهر.**

---

(١) بدا ذلك جليا في كتاب كايتني «أعمال الإسلام» في العام ١٩٠٥، ص ٢٨، ٥٨، ١٢١، ٢١٥، وكذلك هنري لامنس في مقالة بعنوان « **Qoran et tradition. Comment fut Compsee la vie de Mahomet**» ومعناها (القرآن والحديث: كيف كتبت حياة محمد؟) في مجلة البحث في العلوم الدينية في العام ١٩١٠، ص ٢٧٥.

(٢) وهذا واضح في كتابه (**the Muslim Creed: Its Genesis and Historical Development**) أو «العقيدة الإسلامية: ميلادها وتطورها التاريخي» في العام ١٩٣٢م، ص ٥٢، ٥٩.

(٣) ذكر ذلك ريتشرد بيل في كتابه «أصل الإسلام في بيئته النصرانية» في العام ١٩٢٦.

في العام ١٩١٠، نشر لامنس مقالة بعنوان «القرآن والحديث» (Qur'an et tradition) طرح فيها لأول مرة القول بأن أحاديث المغازي ذات صبغة تفسيرية وأنها ترجع في الأصل لمحاولات المسلمين الأوائل (في القرنين الأول والثاني) لفهم القرآن الكريم عن طريق تفسيره[1]. وقد أبعد لامنس في طرحه وذهب بعيدا عن قول جولدتسيهر حينما افترض أن الأحاديث لا تعدو أن تكون إيضاحا لبعض عبارات وكلمات القرآن الكريم، وليس لها حجية مستقلة ولا يمكن استعمالها كمصادر مستقلة لأغراض تاريخية. يقول لامنس إن القرآن «هو المصدر التاريخي الوحيد الذي يعد أساسا لكتابة السيرة، أما الحديث فلا يقرر زيادة عما في القرآن، ما هو إلا تطور ملفق على نصه»[2]. ويؤكد دعواه بأن الطريقة المثلى لتبين القيمة التاريخية للأحاديث وللتحقق الكامل من معناها هو بالرجوع للنص القرآني[3]. ويرى لامنس أن السيرة النبوية لم تكتب من مصدرين متوازيين ومستقلين عن بعضهما وإنما هي مشتقة من القرآن الكريم فحسب، لكنها أتت من تلك التلفيقات التي لحقت النص عن طريق الأحاديث

(١) وهذه هي النظرية التي طورها وبسطها جون بيرتن في كتابه «مقدمة للحديث»، طبعة أدنبره في العام ١٩٩٤م.

(٢) وقد ترجمت مقالة هنري لامنس من الفرنسة للإنجليزية وأعيدت طباعتها في كتاب يضم مجموعة من المقالات التي تشن هجوما على شخصية النبي صلى الله عليه وسلم جمعها كاتب ذكر اسما مستعارا على كتابه وهو ابن وراق، وعنوان كتابه «البحث عن تاريخ محمد» نشره في العام ٢٠٠٠م وعنوانه بالإنجليزية (**the Quest of the Historical Muahmmad**).

(٣) هنري لامنس، ص ١٧٠.

التي تعد محاولة لفهم هذا النص(١).

والحديث الشريف بالنسبة للامنس ما هو إلا استقبال لا شعوري لصدى السور والآيات التي بتردادها وتلاوتها أمد الصحب والتابعين بمحتوى رسخ في عقولهم(٢)، ومن ثم فإن بعض تلك الأحاديث تعود إلى الصحابة.

وفي العام ١٩١١م نشر لامنس كتابه «عصر محمد وتأريخ السيرة» (L' Age de Mahomet et la chronologie de la sira) **باللغة الفرنسية (٣)، وفي العام التالي نشر مقالة بالفرنسية أيضا تحت عنوان «فاطمة وبنات محمد»** (Fatima et les filles de Mahomet) **(٤)، ذكر فيها سيرة فاطمة، بنت النبي محمد صلى الله عليه وسلم ورضي عنها، كما وردت في مصادر المسلمين ثم بين أن الصراع العائلي والعصبية واختلاف الرأي في فجر الإسلام تطور ووجد مكانة في سيرة السيدة فاطمة، وهذه هي خطوة تمهيدة لنتيجة تمخض عنها لامنس قائلا: «الطريقة ذاتها والأصول المشابهة هي التي حكمت تطور تلك القصة من السيرة، لتنتقل من كونها قصة أدرجت في طياتها بعض الآيات القرآنية فباتت نواة لنظريات سياسية وأضغاث أحلام لدولة دينية وأقوال لمدارس ومذاهب عقدية وفقهية، فضلا عن نزعات للزهد بين دوائر الصوفية»(٥).**

(١) المرجع السابق، ص ١٨١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨١.

(٣) وقد نشر ابن وراق في كتابه ترجمة له بالإنجليزية تحت عنوان (**The Age of Muhammad and the Chronology of the sīra**).

(٤) وقد ترجمها ابن وراق أيضا إلى الإنجليزية بعنوان (**Fat}ima and the Daughters of Muhammad**) وضمنها كتابه.

(٥) المرجع السابق، ص ٢١٩، ٣٢٩.

علق النقاد من الغربيين على نظرية لامنس ذاكرين أنها ذاتية وليست موضوعية. فبيكر (Becker) يعلق بأنه «يصبو أن يكون موضوعيا في طرحه لكن بمحض الصدفة باتت أكثر نزعاته ومشاعره النصرانية المناهضة للإسلام متأصلة في طبيعته، فحالت دون تحقيق ذلك في افتراضاته العلمية»(١). ولامنس يقول بأن أصل السيرة إشارات في القرآن الكريم، لكنه لا يجيب عن مئات الأحداث التي وقعت للنبي صلى الله عليه وسلم مما ليس له إشارة أو ذكر في الكتاب العزيز، ولذا يلمح بيكر بقوله «إن وجود إشارات لتلك الوقائع في القرآن دليل على صحة تاريخية المصادر الأخرى التي وصفت تلك الوقائع بصورة مستقلة عن النص القرآني». ويقول أيضا: «حينما نرى – على سبيل المثال – إرشارات في القرآن الكريم لغزوة بدر، وغزوة أُحدٍ، ومثيلاتهما في صفحات القرآن الكريم فإن ذلك بالتأكيد يبين أن هناك أخبارًا تاريخيةً حاولت تصوير تلك الأحداث، ولذا لزم أن يكون ثم أخبار مروية وأنها بعيدة كل البعد عن شخصنتها»(٢).

وإخضاع كل خبر له علاقة بالتفسير لإشارة في الآية دون توثيق ليس مقبولا من الناحية التاريخية. فأحيانا يرد الخبر دون أن تكون له علاقة بالآية الكريمة وفي بعض الأحيان يرد قبل نزول الآية، ومن ثم فإن لامنس يربط ويعمد إلى افتراض علاقات مُتَكَلَّفة لا تستند لدليل ولا حجة.

في مواضع عدة يعتمد لامنس على المصادر الإسلامية المتأخرة دون

(١) علق بيكر على كتابات لامنس حول مصادر السيرة النبوية في مقال نشره ابن وراق بالإنجليزية وحمل عنوان (**Matters of Principle Concerning Lammen's Sīra Studies**) أو «أمور ذات أهمية بدراسة لامنس للسيرة النبوية».

(٢) بيكر، أمور ذات أهمية بدراسة لامنس للسيرة النبوية، ص ٣٣٠.

البحث عن هذه الأحداث في المصادر المتقدمة، وهذا خطأ منهجي، فلربما علقت تلك المصادر على صحتها أو ضعفها. فهو لا يتتبع القضايا التي يبحثها في المصادر الأقدم، وهذا بين ومفهوم في سياق أعماله، فهو يورد تلك الأحداث دون مزيد من التفصيل في بيانها. كما أن هناك تناقضًا في مناقشات لامنس، فهو يعتبر أن كافة الأحداث المهمة في حياة النبي وآله ما هي إلا اختلاقات وتحريفات، لكنه من الناحية الأخرى يعتبر معظم الأخبار المتعلقة بحياة النبي صلى الله عليه وسلم الخاصة وتعامله مع زوجاته، وما وقع بين عائشة وفاطمة (رضي الله عنهما) من الأمور الثابتة تاريخياً.

ولم تلق الإشارات والدلالات التي ألقاها لامنس حول مصادر السيرة النبوية – مدعيا فيها أنها تطورت وتغيرت في العصور المتأخرة – رواجا بين العلماء الغربيين، خاصة من المهتمين بتاريخ الإسلام في مراحله الأولى، ويبدو هذا جليا في كتابات الغربيين الذين نالوا من جولدتسيهر، مما يعني أن لامنس لم يقدم ولم يؤخر في ميزان النقد الغربي المعاصر.

وقد ظهرت بعض النزعات في الكتابات الغربية لتقليل الحدة من منهج التشكك المبالغ فيه، ففي العام ١٩٣٩م طرح جون فيوك (John Fueck) كل الشكوك التي أثارها جولدتسيهر حول المصادر الإسلامية، وتعبر مقالته التي أسماها «دور الحديث في الإسلام» (Die Rolle des Traditionalismus im Islam)[١]، عن آراءه الأقل تشككا في المصادر الإسلامية، وقد انتقد فيوك جولدتسيهر دون أن يصرح باسمه، فهو يشير مثلا إليه في قوله «لو سلمنا بالقول أن نقد المسلمين للأحاديث لم يتمخض عن معايير دقيقة للنقد الداخلي

(١) وقد نشر فيوك مقالته الناقدة لجولدتسيهر في مجلة جمعية العلوم الشرقية في العدد ٣٩ للعام ١٩٣٩م، ثم أعادت مارلين شفارتس نشرها بالإنجليزية بعنوان (**The Role of Traditionalism in Islam**) في كتابها الذي حررته بعنوان (**Studies on Islam**) أي «دراسات في الإسلام» طبع بنيويورك في العام ١٩٨١م.

والخارجي للنصوص، من باب التعميم والادعاء أن يذهب المرء بعيدا ليرفع الثقة عن تلك المصادر لهذا السبب»[١]، فالاستقصاء التاريخي لتفسير القرآن وكتب الفقه أبرز جوانب مختلفة من النشاط العلمي الذي ركز على الجانب التاريخ لشخصية النبي[٢]، ونقد الحديث ظهر في «بدايات الحكم العباسي»[٣]، وقد بدأت تلك الدراسة النقدية للحديث «بفحص عدالة الرواة»[٤]، وزيادة أعداد الرواة أدى لميلاد علم المغازي والسير في القرن الثاني على يد الواقدي وابن إسحاق وابن سعد وخليفة بن خيّاط[٥]. والعودة للسنة بدأ تحت قيادة أحمد بن حنبل، الذي تصدى لآراء المعتزلة[٦]. وهناك دلالات لمحاولات أثبتت حجية الأحاديث عند انشقاق المجتمع المسلم، و«حقيقة عدم وجود أية أحاديث تعكس آراءً مناهضة للمعتزلة في الكتب الستة دليل باهر على أمانة هؤلاء المحدثين»[٧].

يقول فيوك: «هناك العديد من المعضلات التي حالت دون تنقية الأحاديث جميعها من الموضوعات من بينها على حد قوله: نسبة الأخبار والأحاديث للصحابة عن طريق رواة ادعي أنهم ينتمون لأزمان متقدمة بالإضافة إلى الإسناد الجماعي الذي مثل معضلة حقيقية أمام النقد[٨]. وزد على تلك المعضلات التي حالت دون إتمام النقد للأحاديث – على حسب ما يزعم فيوك–

(١) المرجع السابق، ص ١١٠ و١١١.

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق ص ١٠٥.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق، ص ١٠٦.

(٦) المرجع السابق ص ١٠٦

(٧) المرجع السابق ص ١٠٨.

(٨) المرجع السابق ص ١٠٩.

تعديل الصحابة التي أحدثها العلماء المسلمون والاعتماد على الرواة من صغار الصحابة[1]. ويعرض فيوك رأيه في تفسير ظاهرة الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض فيقول إن مقارنة نصوص الكتب الستة مع المصادر التي سبقتها يمكن أن يحل تلك المشكلة ليوضح النسخة الأصيلة للحديث ومن المسؤول عن وقوع التغيير في نصوص الأحاديث». وهذه التغيرات – كما يذكر فيوك– تم تسليط الضوء عليها من لدن النقاد الأوائل[2]. وليست تلك التناقضات كما يقول فيوك «مصدرها التطورات اللاحقة في المجتمع الإسلامي ولا الجدل السياسي الذي نشب في القرن الثالث الهجري كما ادعى جولدتسيهر»[3].

وفي معرض تعليقه على حديث «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»، الذي ادعى جولدتسيهر أن الزهري قد وضعه، يلحظ فيوك أن هذا الطرح الذي بسطه جولدتسيهر ليس قويا بكل تأكيد لأنه لا يستند لتسلسل تاريخي منطقي. وبيان تاريخ ظهور الأحاديث حسبما يرى فيوك يرجع إلى دليل خارجي، ويقصد بالدليل الخارجي علم اللغة الذي نمى وترعرع بصورة مستقلة عن العلوم الإسلامية الأخرى. ويشير فيوك بصورة مباشرة إلى المصادر الإسلامية الأصيلة في رسم الخطوط العريضة لنشأة وتطور المصادر الإسلامية ودور الحديث في الحقب الإسلامية الأولى والمتأخرة.

ولذا فمن الملاحظ أن فيوك يمثل اتجاها أقل ارتيابا تجاه المصادر الإسلامية من جولدتسيهر وفي بعض الأمور قريب من وجهة النظر الإسلامية، ولذا فإن عمل فيوك لم يلق رواجاً في الأوساط الغربيةحينما نُشِر.

وبعد فيوك وجولدتسيهر، بل ومن بعد ستين سنة من نشر جولدتسيهر

---

(١) المرجع السابقن ص ١١٠.

(٢) المرجع السابق ص ١٢١، الحاشية رقم ٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٥.

لكتابه، وقع ثاني أشرس هجوم على حجية الحديث في الأوساط الغربية على يد المستشرق يوسف شاخت (Joseph Schacht)، وسنوضح فيما يلي نظرته للمصادر الإسلامية للسيرة النبوية على وجه الخصوص ونظرته للحديث بوجه عام.

المبحث الرابع: يوسف شاخت ونظريته حول أصل أحاديث الأحكام

لم يختلف شاخت عن جولدتسيهر في أن رؤيتهما حول الحديث كانت نتيجة دراسة لأحاديث الأحكام، ثم زعم شاخت أن نتائج ذلك تنسحب على أحاديث المغازي. في العديد من كتاباته يدافع شاخت عن قوله بأنه لم يجد أيا من مجموعات الأحاديث المنسوبة للنبي صلى الله عليه وسلم أو للصحابة صحيحة. وفي العام ١٩٤٩م قدم أول مقالة حول هذا الامر قائلاً فيها: «يجب علينا أن نطرح الفرض غير المبرر بوجود أصل صحيح لتلك الأخبار التي تعود إلى النبي»[١]. وحينما نشر كتابه «أصول الفقه المحمدي» (Origins of Muhammadan Jurisprudence)، لاقى قبولاً واسعاً، ولم ينتقده أحد في مطالع مراجعتهم للكتاب سوى كولسن (N. J. Coulson) في كتابه «تاريخ الفقه الإسلامي» (History of Islamic Law) [٢]، وجون فيوك[٣] وألفريد غيوم

(١) **Joseph Schacht**، **"Revaluation of Islamic Traditions" in the Journal of the Royal Asiatic Society**، ١٩٤٩، ٤٧–١٤٦

(٢) طبعة أدنبره، ١٩٦٤، ص ٦٤، ٧٦.

(٣) نشر في مجلة المكتبة الشرقية (**Bilbliotheca Orientalis**) ١٩٥٣، ص ١٩٦، ١٩٧

(A. Guillaume)[1] وجهوا سهام النقد له في بعض الجوانب. أما ردود الأفعال على نظريات شاخت حول الحديث فقد كانت يكتنفها الغموض كحال سلفه جولدتسيهر. لقد امتدحوا كتابه «أصول الفقه المحمدي» كمرجع شامل بمنهجية صحيحة وأنه عمل أصيل. وقد أثرت أفكار شاخت بعمق في العقلية الغربية ونظرتها للحديث النبوي الشريف، ولم يكن لأية دراسات تأتي أن تنكر آراءه، كما أن معظم الأبحاث اللاحقة كانت تتخذ من أفكاره منطلقات وتتحد مواقفها بالنسبة لأقوال وآراء شاخت.

خلاصة نظرية شاخت حول الحديث النبوي الشريف

حسبما يدعي شاخت، فالأحاديث التي تنسب لعهد النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابة لا تعد كونها نتاج تطورات عقدية وسياسية وفقهية وقعت في القرن الثاني الهجري وليست لها أية قيمة تاريخية. اهتم شاخت بالفقه الإسلامي ودور الأحاديث في النظريات الفقهية[2]. زعم أن تتبع الأحاديث ونسبتها للنبي صلى الله عليه وسلم كان محض تطور وقع متأخرا للغاية وأن بداية ظهور الحديث يعود للعام ١٥٠ هـ، والتي يدعي أنها تمثل البداية

---

(١) مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية (١٩٥٤)، ص ١٧٥.

(٢) يرى شاخت أن تدوين التاريخ التشريعي للإسلام بدأ سنة ١٥٠ هـ. انظر، شاخت، (**Pre-Islamic Background and Early Development of Jurisprudence**) «خلفية المجتمع قبل الإسلام والتطورات الأولى في الفقه»، نشرت ضمن مقالات كتاب القانون في الشرق الأوسط (**Law in the Middle East**)، تحرير م. خدّوري (**M. Khadduri**) ج. وليبسيني (**J. Liebsney**)، طبعة واشنطن ١٩٥٩، (١/٥٠).

الحقيقية للنقد[١]. كان هذا موقف شاخت حينما نشر كتابه «أصول الفقه المحمدي» في العام ١٩٥٠م. وبعد أربع عشرة سنة انتقل إلى موقف أكثر حدة وشراسة حينما نشر كتابه «مقدمة في الفقه الإسلامي»، حينما صرَّح قائلا: «يصعب القول بأن أياً من تلك الأحاديث صحيح وثابت»[٢]. وقد بنى شاخت نظريته على نقاط:

أولها: هناك خلافات ملحوظة بين مدارس الفقه القديمة. ففي عهد بني أمية ولي القضاء من هم في قبضة الأمراء الإقليميين، ومن ثم تعاملت المراكز العلمية مع كل مسألة من مسائل الفقه بطريقة مختلفة[٣].

ثانيها: على الرغم من أن الأسرة الحاكمة وكذلك الطبقة الحاكمة كانوا مسلمين إلا أن حياتهم وما تمخض عنها من ممارسات لا يمكن أبدا الزعم بأنها كانت تسير وفق «الفقه المحمدي»، وإنما ظهر هذا الفقه في فترة متأخرة من خلال تطبيقاته على مواد فقهية خام تم دعمها بتقاليد المجتمع [٤].

نظرية شاخت حول السنة

يرى شاخت أن مفهوم السنة هو العرف السائد بين مدارس الفقه القديمة

---

(١) زفر إسحاق أنصاري، (**the Authenticity of Traditions: a Critique of Joseph Schacht's Argumentum e Silentio**) «حجية الحديث: نقد لنظرية شاخت حول الاحتجاج بالسكوت»، مجلة حمدارد إسلاميكوس (**Hamdard Islamicus**)، العدد ٧، ١٩٨٤.

(٢) شاخت، مقدمة في الفقه الإسلامي، لندن ١٩٦٤، ص ٣٤.

(٣) شاخت، أصول الفقه المحمدي، ص ١٩١.

(٤) المرجع السابق، ص ١٩١.

ثم صار العمل المجمع عليه[١]. وحتى يصل لتلك النتيجة، اقتبس شاخت كلمة لابن المقفع زعم فيها أن كلمة السنة كانت مستعملة في القرن الثاني الهجري بمعنى النظم الإدارية السائدة في حكم بني أمية[٢]. ويرى شاخت أن السنة لا تعني السنة المنسوبة للنبي صلى الله عليه وسلم[٣]، وأنه لا علاقة لها بالحديث النبوي الشريف، وهو قول يتناقض صراحة مع مفهومها عند المسلمين. ويُبعد في تحليله زاعما أن السنة ظهرت متأخرة، وأنها ظهرت في العراق في القرن الثاني الهجري[٤]، وأن مدرسة أهل المدينة دائما ما تقع خلف العراق وتعتمد عليها، ومن ثم فإن السنة نشأت أول الأمر في العراق[٥].

الشافعي هو المخطط الأول لظهور وتطور السنة

يزعم شاخت أن الإمام الشافعي، وتحت وطأة الضغط الهائل من المحدثين، قد أيد النظرية القائلة بأنه لا اجتهاد مع النص[٦]. ومن ثم أبدى شاخت، بل وجَلّى دور الشافعي في تثبيت دعائم الفقه ليس فقط على القرآن الذي كان وقتها من المسلمات، بل على السنة أيضا[٧].

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٦

(٤) المرجع السابق، ص ٧٦

(٥) شاخت، إعادة تقويم للحديث عند المسلمين، مقالة في مجلة الملكية للداراسات الأسيوية (**JRAS**) ١٩٤٩، ص ١٤٦.

(٦) المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٧) وائل حلاق، (**Was al-Sh-Shāfiʿī the Master Architect of Islamic Jurisprudence**) «هل كان الشافعي هو المخطط الرئيس للفقه =

استخدام الأسانيد بصورة اعتباطية.

وتدور نظرية شاخت حول قوله بأن الأحاديث وضعت في القرنين الثاني والثالث الهجري سعيا من الأمة الإسلامية لتدعيم وتبرير أفعالها وأقوالها بنسبة ذلك لنبي الإسلام(١). وبناء على ذلك فقد ظهر نظام الإسناد لإيعاز الأقوال والأفعال التي ظهرت في عصور مؤخرة لحقبة النبي. ومن ثم، فعلى حسب زعمه، اختارت كل جماعة أو مذهب فقهي اسما لأحد الأوائل واختارته لنسبة أقوالها له عبر نظام الإسناد(٢). وحسب زعم شاخت، فإن الأسانيد كانت تُركَّب على المتون بصورة اعتباطية عفوية(٣). وبدا ذلك جليا في تبديل الأسماء في الأسانيد المتشابهة(٤). ومن بين الأمثلة على هذه الأسانيد، استعمالهم بصورة منتظمة لأفراد يرجعون لأسرة أو قبيلة واحدة زينوا بها المتون لتبدو صحيحة(٥). ولذا فإن الأسانيد التي روى فيها الأبناء عن الأباء أو عن الأجداد أو أبناء الأخ

= الإسلامي؟»، مقالة نشرت في مجلة دراسات الشرق الأوسط (**JMES**)، العدد ٢٥، ص ٥٨٧.

(١) شاخت، أصول الفقه المحمدي، ص ١٣٨، ١٤٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٣، وما بعدها.

(٤) جيمس روبسون، (**Review of Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence**)، «مراجعة لكتاب أصول الفقه المحمدي لشاخت»، مقال منشور بمجلة العالم الإسلامي (**Muslim World**)، العدد ٤٢، ١٩٥٢، ص ٦٢.

(٥) المرجع السابق، ص ٦٢.

عن عمهم أو المولى عن معتقه، ما هي إلا أدوات لتظهر أن المتن صحيح(١). وذلك واقع في أحاديث الحلال والحرام وكذلك أحاديث المغازي التي رواها عروة ابن الزبير ورواها عنه ابنه هشام وكذلك الأحاديث التي رواها سالم أو نافع عن ابن عمر(٢).

الانتشار العرضي والطولي للأسانيد

أظهر شاخت أن الأسانيد تنمو وتتزايد طولا وعرضا(٣)، وأن هذه العملية متطورة ومتدرجة. فالعلماء يأخذون عن أقرب مصدر متوافر لديهم، وتدريجيا يُعلون الأسانيد ليلحقوها برجال تعلو درجاتهم(٤). ولذا فإن الأسانيد المنقطة تصبح متصلة حينما يتم جمعها في مدونات الحديث(٥). ويمثِّل شاخت على هذا من آثار أبي يوسف «حيث إن محقق الكتاب جمع في شرحه على الكتاب أسانيد تلك الأخبار كما وردت في مجموعات الحديث المتقدمة، ولو قارناها تبين لنا مدى التطور الواقع والتحسينات التي طرأت على الأسانيد»(٦). ومن ثم – فعلى زعم شاخت – لو وقع لنا حديث بإسناد منقطع رواه أحد العلماء في

(١) يشير شاخت إلى شتيرن (**Gertiude H. Stern**) التي نوهت لهذا في كتابها (**Marriage in Early Islam**) «الزواج في أول الإسلام»، ص ١٢، ١٦، راجع شاخت، تقويم الحديث عند المسلمين ص ١٤٧.

(٢) المرجع السابق

(٣) بورتن، مقدمة للحديث، ص ٥٢.

(٤) شاخت، أصول الفقه المحمدي، ص ١٥٦، ١٥٧.

(٥) المرجع السابق

(٦) المرجع السابق.

حقبة ما، فلو أسند عالم آخر المتن بإسناد مواز للأول لكنه متصل تحقق لدينا أن الثاني موضوع.

ونتائج شاخت بها عوار في نقطتين. الأولى: الضعف البين في اختيار مادته العلمية التي استعملها في أبحاثه، لأنه استخدم أحاديث وقعت في كتب حديثية فقهية دون أن يقع اختياره على مجموعات حديثية خالصة، متجاهلا الفارق الكبير بينهما، فيقول محمد مصطفى الأعظمي «إن هذا يشبه قراءة كتب الخيال العلمي لدراسة علم الفزياء أو الكمياء»(١). والنقطة الأخري: هي أن الفقهاء الأوائل كانوا أكثر اهتماما بمناقشة المسائل الفقهية ومن ثم لم يتسن لهم في أغلب الأحيان ذكر الأسانيد كاملة. فأبو يوسف مثلا، يذكر بأن الاختصار حمله على ألا يورد الأحاديث التي عنده كاملة بأسانيدها(٢). وكذلك الشافعي فإنه يذكر أن الأسانيد المنقطعة التي يذكرها يصعب عليه أحيانا استحضارها كاملة بأسانيدها(٣). ولذا فإن الأعظمي يقرر بأنه يجب القول بأن معرفة هؤلاء العلماء بالحديث لم تكن جامعة لكافة المرويات، وأن المسلمين الأوائل عهدوا إلى الأسانيد فحذفوها في معرض كتبهم وقد كانت معروفة وذائعة في عصرهم(٤). فوجود حديث مرسل في الموطأ مثلا بينما يذكره بعض معاصري

---

(١) محمد مصطفى الأعظمي (**On Schacht's Origins of Muḥammadan Jurisprudence**) «حول كتاب أصول الفقه المحمدي»، أكسفورد ١٩٩٦، ص ١٨٣.

(٢) المرجع السابق، ١٤٣.

(٣) الشافعي، كتاب الأم (٣١١/٧)؛ الرسالة، ص ٤٠٥، راجع محمد مصطفى الأعظمي، المرجع السابق، ص ١٨٣.

(٤) المرجع السابق.

مالك موصولا، لا يعني أبدا أن الإسناد الآخر قد زيد في وقت لاحق. يمكننا القول بأنهما روايتان لحديث واحد، رويتا من طرق مختلفة أو متطابقة. كما أن الفقهاء لم يكن من عهدهم أن يوردوا الأحاديث بأسانيدها.

نظرية الراوي المشترك (Common Link Theory)

يقول شاخت إن الإسناد يأخذ في الشهرة والانتشار في حقبة معينة، يتفرع بعدها لقوائم بديلة من الرواة[١]. وبينما تنتقل بعض الأحاديث عبر مجموعة متنوعة من الرواة إلا أنهم جميعا يلتقون في الأخذ على راو واحد مشترك يظهر في مرحلة من مراحل الإسناد[٢]. وقد أفصح عن طرحه هذا في كتابه «أصول الفقه المحمدي». وهذه النتائج المتعلقة بنمو الأسانيد يمكننا – كما يدعي شاخت – من أن نبصر ونحدد في أي وقت ظهر الحديث على لسان أحد المحدثين. فلو سمّينا هذا الرواي المشترك مثلا «إبراهيم»، فإن الجزء النازل من الإسناد يبدو متشعبا وبه الكثير من الرواة ممن يزعمون الأخذ عنه، لكن المؤسس الأول لهذا الإسناد هو «إبراهيم» وقد أسند المتن إلى راو أعلى منه حتى بلغ به إلى الصحابي، وهذا الجزء الممتد من الراوي المشترك وحتى الصحابي هو الجزء المختلق في الإسناد، ثم يظل الإسناد في حاجة إلى مزيد من الخطوط الإسنادية الموازية، مما يطلق عليه شاخت اسم انتشار الإسناد[٣].

نظرية الراوي المشترك ظاهرة في الدراسات الحديثية والمحدثون يطلقون عليه اسم المدار أو الراوي الذي يدور الحديث عليه. وهو الراوي الذي تفرد

(١) بورتن، مقدمة للحديث، ص ٥٣.

(٢) جيمس روبسون، الحديث عند المسلمين، ص ٩٨، ٩٩.

(٣) أصول الفقه المحمدي، ص ١٧١، ١٧٢.

بالحديث. والمحدثون يركزون جل نقدهم على مدار الحديث، إذ إن درجة الحديث تعتمد في الغالب عليه. يقول موتسكي الراوي المشترك هو أول من جمع الحديث بصورة منتظمة أو علمية، وحقيقة أن طريقا واحدا للحديث قد بقي لا يعني بالضرورة أنه الطريق الوحيد الذي نقل عبره المتن[١].

الاحتجاج بالسكوت

الاحتجاج بالسكوت أو الدليل السلبي هو أحد الأمور التي اعتمد عليها شاخت في إثبات رؤيته حول الحديث النبوي الشريف. لو سكتت الوثائق عن إثبات شيء ما، فهذا يعني أنه ليس موجودا حسب ما زعم شاخت[٢]. وقد احتج شاخت كثيرا بهذا الأمر وبين أن عدم وجود الكثير من الأحاديث في بدايات الإسلام يعني عدم صحتها[٣]. يزعم شاخت قائلا: «الأصل أن كل حديث من أحاديث الأحكام منسوب للنبي غير صحيح ولا يمكن التعويل عليه كقول ذي حقيقة تاريخية حتى يثبت العكس، ولا يعدو أن يكون قولا مختلقا منسوبا لأحد المدارس الفقهية التي ظهرت في وقت متأخر، لكنه تمت نسبته إلى فترة متقدمة[٤]. ويبرر شاخت قوله بذكر ما نسب إلى محمد بن الحسن الشيباني بقوله «أَنَّهُ لَمْ يَلْقَ مَدَنِيًّا قَطُّ إِلَّا، وَهُوَ يَقُولُ هَذَا حَتَّى كَانَ حَدِيثًا فَقَالُوا خِلَافَهُ فَوَجَدْنَا عَلَيْهِمْ حُجَّةً، وَمَا كُنَّا نَجِدُ عَلَيْهِمْ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ حُجَّةً»[٥].

(١) هالرد موتسكي، نقد مقالة يونبل حول نافع مولى ابن عمر، ص ٤٣، ٤٧.

(٢) سعيد فارس، جمع القرآن الكريم: إعادة النظر في آراء مستشرقي القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة لايدن ١٩٩٩، ص ٤٥، ٦٥.

(٣) أنصاري زفر إسحاق، حجية الأحاديث، ص ٥٤.

(٤) شاخت، أصول الفقه المحمدي، ص ١٤٩.

(٥) الشافعي، الأم، دار المعرفة، بيروت ١٤١٠/١٩٩٠، ٦/٢٤٣.

ويبرر ذلك الشيباني بقوله إن أقوال أهل المدينة تتفق مع ما ذهب إليه أبو حنيفة في بعض الفتاوى لكنها تختلف معه في أخرى لكنهم لم يثبتوا صحة مخالفتهم بدليل.

وفي معرض تعقيبه على شاخت، يقول زفر إسحاق أنصاري: إن طرح شاخت يعرض فروضا ثلاثة كلها مستحيلة الوقوع، وهي تتعلق بالحياة العلمية في الإسلام. فمن غير المبرر أن نزعم تبريرا لقول شاخت إذا لم نفترض أن كافة الأدلة المتعلقة بالمسألة الفقهية يتم تدوينها بصورة جامعة حين مناقشتها، كما يلزمنا افتراض أن الأحاديث التي كانت في متناول فقيه أو محدث ما، كانت معلومة لكل فقهاء عصره أو محدثيه. والفرض الثالث هو أن كافة الأحاديث التي تم تداولها في حقبة زمنية ما، يلزمنا القول بأنها جميعا شاعت ونشرت بل وحفظت في هذا الوقت، ومن ثم فإنا لو افتقدنا حديثا ما في أحد أعمال الفقهاء أو المحدثين يعد ذلك دليلا على عدم وجود الحديث أصلا[١].

وقد أثبت محمد مصطفى الأعظمي أن العلماء لم يذكروا كافة الأحاديث المعروفة لديهم في مناقشاتهم وكتاباتهم[٢]. فلو قارنا النسخة الأصلية الكاملة للموطأ مع تلك التي رواها محمد بن الحسن الشيباني، سنجد كثيرا من الأحاديث لم تذكرها رواية الإمام محمد. والنتيجة ذاتها تنطبق على كتاب الآثار لأبي يوسف ولمحمد بن الحسن الشيباني[٣]. فالشيباني يذكر أحاديث تارة ويحذفها في كتب أخرى تارة[٤].

(١) أنصاري، حجية الأحاديث، ص ٥٤.

(٢) محمد مصطفى الأعظمي، حول أصول الفقه المحمدي، ص ١٢٠، ١٢١.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٠، ١٢١.

(٤) يمكن التعقيب على ذلك بأن المقارنة بين نسختي الموطأ لا يمكن أن تكون عادلة، لأن المقارنة تقع بين نسخة يحيي بن يحيي الليثي (ت ٢٣٤هـ) وبين نسخة محمد بن الحسن الشيباني، ولذا فإن نسخة يحيى متأخرة عن نسخة محمد بن الحسن. ومن ثم فإن شاخت يعتبر موطأ مالك كتابا متأخرا ويسحب نتائجه بناء على ذلك، وكذلك لو أنا اعتبرنا موطأ =

وشاخت ذكر سبعة وأربعين مثالا لأحاديث ادعى أنها وضعت في أوقات متأخرة استنادا لهذا الفرض، فند الأعظمي منها أربعين مثالا[(١)].

أثر كتابات شاخت في المستشرقين الغربيين

بعد ظهور كتابات شاخت في الأوساط الغربية انقسم علماء الغرب حول النظرة إلى مصادر السيرة النبوية المطهرة إلى ثلاث فرق: الأولى ترفض آراء شاخت وتطرح نظرياته بشكل قاطع. وقد ظهر هؤلاء في العقد الأول بعد نشر كتاب «أصول الفقه المحمدي». وأكثر هؤلاء هم من الباحثين المسلمين الذين تلقوا تعليما غربيا، لكن قليلا منهم كانوا من غير المسلمين[(٢)]. والفريق الثاني تبع شاخت في جل أفكاره وأمعنوا في التأكيد على استحالة إعادة تصور الماضي بناء على المصادر التقليدية أو على الأقل الماضي كما يصوره جامعي الأحاديث في المقام الأول. وبعض هؤلاء قد اكتفوا بالتحليل الأدبي للمصادر

= مالك متأخرا عن موطأ محمد بن الحسن، فإن المقارنة ستأتي على نظرية شاخت ومنهجه من القواعد، راجع أنصاري، ص ٦٠، حاشية ١٢.

(١) محمد مصطفى الأعظمي، حول أصول الفقه المحمدي، ص ١١٦، ١٥٣.

(٢) من بين هؤلاء فؤاد سزكين في كتابه تاريخ المخطوطات العربية، الجزء الأول، طبعة لايدن ١٩٦٧، ومحمد حميد الله في كتابه «تاريخ المجموعات الحديثية الأولى وتحقيق صحيفة همام بن منبه» في طبعته العاشرة، لوتون ١٩٧٩، ومصطفى السباعي في كتابه «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي»، طبعة القاهرة ١٩٦١، ومحمد عجاج الخطيب في «السنة قبل التدوين»، القاهرة ١٩٧٣ وكذلك نابيا أبوت في كتابها (**Studies in Arabic Literary Papyri II: Qur'anic Commentary and Tradition**) ومعناه «دراسات في البرديات العربية: الجزء الثاني: تفسير القرآن والحديث»، طبعة شيكاغو ١٩٦٧، وهو تحقيق لمجموعة من المخطوطات النادرة في التفسير وفي الحديث النبوي أثبتت فيها أن الحديث يعود إلى القرن الأول الهجري. ويلحق بتلك الرسائل كتاب محمد مصطفى الأعظمي، درسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، وأصله رسالة دكتوراه حصّلها الأعظمي من كامريدج ثم قام بترجمتها إلى العربية.

كما فعل جون وانزبرو (John Wansbrough)[١]**، بينما طرح آخرون فكرة الاعتماد على المصادر الإسلامية لإعادة هيكلة التاريخ الإسلامي في فجر الإسلام، مثل مايكل كوك** (Michael Cook) **وباتريشا كرون** (Patricia Crone)[٢]**، وكذلك مينجانا** (Mingana) **وماكسيم رودنسون** (Maxim Rodinson)[٣].

وأما الفريق الثالث فقد قبلوا بعض آراء شاخت فيما يتعلق بالحديث لكنهم اتخذوا موقفا وسطا في اعتبارهم أن أقوال شاخت تميل إلى الإفراط في المبالغة والتعميم، وقد تميز من بين هؤلاء مجموعتان من العلماء: الأولى فرّقت بين أحاديث الأحكام وأحاديث المغازي مصرحين بأن نتائج أبحاث شاخت تنطبق على أحاديث الفقه ولا تنسحب نتائجه على أحاديث المغازي والتاريخ، ومن بين هؤلاء الكاتب الإنجليزي ويليام مونتجومري وات (W. M. Watt)[٤].

---

(١) وقد بات ذلك جليا في كتابه (**the Sectarian Milieu: Content and Composition of Islamic Salvation History**) أي «الوسط الطائفي: محتوى وبنية تاريخ الخلاص الإسلامي»، طبعة أكسفورد ١٩٧٨م، وفكرته أنه يدعي فيه كون الإسلام فرقة مارقة عن اليهودية، والكتاب صعب الفهم ويلزم من يبغي قراءته أن يحسن العربية والعبرية والإنجليزية.

(٢) كتب مايكل كوك وباتريشا كرون كتاب بعنوان (**Hagarism، the Making of Islamic Nation**) أي «الهجارية: صناعة الأمة الإسلامية»، طبعة كامريدج ١٩٨٠م. ومعنى الهجارية: النسبة إلى هاجر أم إسماعيل. وانفردت باترشيا كرون بكتاب (**Slaves on Horses، the Evolution of Islamic Polity**) أي «العبيد يمتطون الجياد: حول تطور السياسة الإسلامية»، طبعة كامريدج ١٩٨٠. وفي المصدرين اعتمدا على مصادر لا علاقة لها بالإسلام ولا المسلمين وخلصا إلى أن الإسلام في أصله يعود إلى هاجر.

(٣) كتب ماكسيم رودنسون كتابه «محمد»، باللغة الفرنسية، ثم ترجمته أن كارتر إلى الإنجليزية في العام ١٩٧١، وهو تفسير اجتماعي من كاتب اشتراكي لشخصية النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

(٤) مونتجومري واط، محمد في مكة، طبعة أكسفورد ١٩٥٣، وانظر كتابه «محمد في المدينة»، طبعة أكسفورد ١٩٦٥م.

ومن بين هؤلاء من فرّق بين محتوى وشكل الأحاديث، فهم قد قبلوا دعاوي شاخت أن كثيرا من الأحاديث الموجودة الآن في المجموعات الحديثية قد ظهرت في أزمان متأخرة عن الصدر الأول للإسلام لكنهم رفضوا تعميم شاخت بأنه لا وجود لحديث مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم. ومن بين هؤلاء كولسون (Coulson) **و يونبول** (G. H. A. Juynboll) **وكذلك جون بورتون** (John Burton) **وديفيد بورز** (David Powers). **أما المجموعة الثانية وهي التي حاولت استخدام منهج شاخت وطرحه لتختبر نتائجه، وهؤلاء يمثلون الاتجاه المتفائل القائلين بإمكانية إعادة تصور حياة نبي الإسلام لو أنا توصلنا لحل ناجع بشأن إشكالية الوثوق في أحاديث السير والمغازي وذلك ممكن بطريقة منهجية أفضل مما كان متوافرا لشاخت. ومن بين هؤلاء العالمان الألمانيان جريجور شويلر** (Gergor Schoeler) **وجوزيف فان إس** (Joseph Van Ess) **وكذلك هارلد موتسكي** (Harald Motzki)**، وقد قدموا تطورات في مجال المنهج وتطبيقاته على أحاديث السيرة. وفيما يلي توضيح وبسط لتلك الاتجاهات الثلاثة بالنظر إلى أثرها على دراسة مصادر السيرة النبوية.**

وكثير من المتخصصين في مجال السيرة والمغازي ممن أتوا بعد نشر شاخت لنتائج أبحاثه لم يكونوا مؤيدين لطرحه، ومن بين هؤلاء جون فيوك (J. W. Fueck)[١] **وغيوم**[٢]**، وهما من الخبراء بسيرة ابن إسحاق وقد أكدا أن نتائج شاخت على أحاديث المغازي لا تتسق مع محتوى سيرة ابن إسحاق على**

(١) صرح فيوك بانتقاده لشاخت حينما كتب مقالة نقدية على كتابه «أصول الفقه المحمدي» في مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن في عددها العاشر للعام ١٩٥٣.

(٢) انظر انتقاد غيوم لشاخت في العدد العاشر من مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن في العام ١٩٥٤م.

الإطلاق، وهي أقدم من المصادر التي اعتمد عليها شاخت في تحليل أحاديث الأحكام، كما أن فيوك خلص بأن ذكر شاخت لتاريخ ظهور الأحاديث معتمدا على آلية الاحتجاج بالسكوت، ليست قوية ويمكن تفنيدها في كثير من الأحوال بالرجوع إلى سيرة ابن إسحاق[١]. ويضع فيوك نظرية شاخت بالتساوي مع لامنس ذاكرا أنهما يعتمدان على التعميم غير المقبول للعديد من الملاحظات الفردية وهذا غير ناجع لا سيما وأنه لا يتلاءم مع المصادر المتوافرة.

وفي نفس العام الذي نشر فيه فيوك نقده على شاخت، وبعد أعوام قليلة من ظهور كتاب شاخت، ظهرت أكبر وأشمل سيرة كاملة للنبي يكتبها عالم غير مسلم في النصف الأول للقرن العشرين، وهي السيرة التي كتبها المستشرق الإنجليزي ويليام مونتجومري وات

نازع ويليام مونتجومري وات شاخت في كون نظرية الأخير قابلة للتطبيق على أحاديث السيرة، وقد طرح نظريته عن التاريخ الإسلامي بقوله «إن شخصية النبي محمد صلى الله عليه وسلم تركت انطباعا فاعلا في نفوس أصحابه يصعب معه القول بأن صورته التي سطروها في الأخبار لا تعدو كونها تطورات متأخرة»[٢]. وقد اعتمد في كتابيه «محمد في مكة» و«محمد في المدينة » على قبوله للمصادر العربية الرئيسة، وإن كان قد قام بانتقاءات أدت إلى ضعف منهجه في الطرح، وقد اعتمد على القرآن الكريم والكتب التاريخية التي تنتمي للقرنين الثالث والرابع الهجريين. اعتمد على سيرة ابن هشام (ت

(١) راجع تعقيبات فيوك على شاخت في العدد العاشر لمجلة مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية.

(٢) بيّن قوله في مصادر السيرة النبوية بجلاء في مقالة أصدرها في مجلة العالم الإسلامي، في العام ١٩٥٢ بعنوان (**the Condemnation of the Jews of Banū Qurayẓa**) أي «إدانة بني قريظة».

٢١٨/٨٣٣)، وجزء السيرة بتاريخ الطبري (ت٣١٦/٩٢٢)، وكتاب المغازي للواقدي (ت ٢٠٧/٨٢٢)، وكتاب الطبقات الكبير لابن سعد (ت٢٣٠/٨٤٥). واعتمد أيضا على أحاديث صحيح البخاري ومسلم ومسند الإمام أحمد. ولم يعول مونتجومري وات على المصادر الإسلامية المتأخرة[١]، لكن أنىّ له أن يُسوِّغ اعتماده على المصادر الإسلامية في مواجهة النتائج التي تمخضت عنها أبحاث جولدتسيهر وشاخت وقد كان لهما الأثر البالغ على الدراسات الحديثية في الغرب؟ لقد فرّق مونتجومري وات بين أحاديث الأحكام وأحاديث المغازي والسير. وأكد أن نتائج جولدتسيهر وشاخت يمكن تطبيقها «أساسا على أحاديث الأحكام، بل لا يمكن أن تنسحب على كافة الأحاديث الفقهية»[٢]. لقد ظل مونتجومري مقتنعا ومكتفيا بما أطلق عليه مصطلح «التشكيل المغرض » (tendentious shaping) لأحاديث السيرة، لكنه كان مقتنعا أن العقل الناقد لا يزال بمقدوره أن يكتشف ما وقع بالفعل من أحداث. ومن ثم في تعامله مع المصادر كانت رؤية مونتجومري أن يعتمد على أن الأصل في الأخبار هذه هي القبول بصورة مجملة، فيقول: «أن نتلقاها بالعناية والتصويب حسب الإمكان في المواضع التي يظن فيها وقوع تشكيل أو تحويل مغرضا للأحداث فضلا عن طرح أية أخبار تتناقض في داخلها»[٣]. وبإمكانه أن يميِّز بين التشكيل المغرض للمصادر عن طريق التحقق من الأهداف التي تنطوي عليها الأحداث. فالخلاصة أن موقف مونتجومري وات كان أقل تشككا تجاه المصادر الإسلاميّة من سابقية من المستشرقين.

---

(١) مونتجموري وات، محمد في مكة، ص ١١، ١٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣

(٣) المرجع السابق، ص ١٤.

المبحث الخامس: مصادر السيرة النبوية في النصف الثاني من القرن العشرين

وفي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين ظهرت العديد من الدراسات حول النبي صلى الله عليه وسلم ونشرها مؤلفوها وفي مجمل تلك المؤلفات أن أصحابها ارتضوا بأقوال وادعاءات جولدتسيهر وشاخت. وقد رفضوا استخدام الأحاديث كمصادر لكتابة التاريخ الإسلامي في العصر النبوي، وقد بدت من أفواه هؤلاء المستشرقين الغربيين العديد من الشكوك في مصادر السيرة التي كتبها المسلمون. وقد لاحظ رافين (W. Raven)، هذه النقاط التي كانت محل تشكيك القوم فيما يلي:

١. لا يمكن نسبة أي نص من نصوص السيرة إلى القرن الأول الهجري.

٢. الروايات المختلفة لنصوص الأحاديث دائما ما تُبدي تناقضا سواء في تتبعها تاريخيا أو في محتواها.

٣. كلما كانت المصادر متأخرة كانت أصدق في التعبير عن الحقبة النبوية.

٤. دائما ما يقع تباين واضح بين المصادر الإسلامية والمصادر التي كتبها غير المسلمين.

٥. لقد قبل موقف شاخت كل من رودي باريت (Rudi Paret) وماكسيم رودنسون (Maxim Rodinson) [1]. في مقدمة كتابه، أبدى رونسون التأثير

(١) سطر رودي باريت نتائجه في كتاب نشره عام ١٩٥٧ بعنوان «محمد والقرآن»، طبعة شتوتجارت.

الهائل الذي أحدثته أبحاث جولدتسيهر وشاخت على نقد الحديث في الغرب حتى قال: «حتى نكتب سيرة لمحمد تتضمن الأحداث الصحيحة التي لا يمكن التشكيك فيها لن تعدو صفحات قليلة جافة». لكن من الممكن أن نقدم صورة محتملة ومن آن لآخر صورة أكثر احتمالا لما وقع أو يبدو أنه وقع ولكن المرء سيستخدم مصادر من العسير عليه أن يتحقق من مصداقيتها»[١].

وقد بدت تلك الشكوك بغزارة في ثنايا السيرة التي كتبها رودنسون، فهو كثيرا ما يستعمل ألفاظا من نحو «يبدو» و «قيل»، أو «كما نقل في المصادر المتأخرة» ومثيلاتها من العبارات التي يعبر فيها عن تشككه في المصادر الإسلامية[٢]. وثقة رودنسون في جولدتسيهر وشاخت كانت واضحة حينما أبدى شكه في إيجاد معيار لتنقية المصادر الإسلامية، فيقول «على الرغم من أن هذه دون غيرها هي المصادر المتوفرة، إلا أنه يجب الإقرار بأنها تنقل حقائق تاريخية مؤكدة»[٣]. وقد أثار رودنسون قضية «أن أي دراسة علمية تتطلب دراسة نقدية للمصادر»، لكنه عجز عن أن يقدَّم خطوطا أو يرسم معيارا لتلك الدراسة النقدية وكيف يتسنى تطبيقها.

٦. لقد وصل التشكك في المصادر الإسلامية ذروته في العام ١٩٥٢م، حينما كتب ريجيه بلاشير كتابه «مشكلة محمد» (La Problème de Mahomet)[٤]. وقد علق قائلا: «إن حياة النبي الأولى يمكن أن ترتسم لكنها

(١) ماكسيم رودنسون، محمد، ص ١٢.

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق، ص ١١.

(٤) طبعة باريس، العام ١٩٥٢

لا تتعدى نقاطا خافتة، لكن أية محاولة لمجاوزة ذلك سينجم عنها رواية نسجها الخيال أو قصة لأحد القديسيين، وهذا هو الحال في المصادر الإسلامية المعتمدة»[١]، وقد بدا هذا الاتجاه من خلال التأويلات المتطرفة التي تبناها جولدتسيهر ووجدت نفسها في اتجاهات فكرية مختلفة، أولها في تطبيق وإسقاط أساليب النقد الأدبي لنصوص التوراة على المصادر الإسلامية، وثانيها في الاعتماد على المصادر التي كتبها غير المسلمين لإعادة كتابة التاريخ الإسلامي الأول.

٧. تطبيق مناهج النقد الأدبي للكتاب المقدس على أحاديث المغازي والسير

٨. إن منهج النقد التاريخي الأدبي الذي ظهر في مطلع القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر الميلادي أبدى تساؤلات كثيرة، لأنه كان مختصا بمشكلات حجية المصادر ومصداقيتها وموضوعات نقل المصادر وتحريرها، وعلى الرغم من أن هذا المنهج نبع في أصله من دراسات الكتاب المقدس، إلا أن العلماء الغربيين طبقوه في المصادر الأولى للسيرة النبوية. وقد وجدت تلك الطريقة حافزا كبيرا في كتابات جون وانزبرو (John Wansbrough)

٩. يكمن طرحُ وانزبرو في التأسيس النقدي لقيمة المصادر من وجهة نظر أدبية، فقدم التحليل الأدبي للمصادر الإسلامية في كتابين: الأول أسماه «دراسات قرآنية: مصادر تأويل النص وطرقه» (Qur'ānic Studies: Sources and Methods of Scriptural Interpretation)[٢] **، وهو من الكتب التي**

---

(١) كتب بلاشير كتابه بالفرنسية (**La Problème de Mahomet**) ومعناه «مشكِل محمد»، طبعة باريس ١٩٥٢، وقد عرض فيه إلا لاستحالة كتابة السيرة النبوية بناء على المصادر الإسلامية المتوفرة للكاتب الغربي.

(٢) طبعة أكسفورد ١٩٧٧.

دونها بين العام ١٩٦٢ والعام ١٩٧٢م على الرغم من أنه أصدره في العام ١٩٧٢م. والكتاب الثاني هو «الوسط الطائفي: محتوى وبنية تاريخ الخلاص الإسلامي» (the Sectarian Milieu: Content and Composition of Islamic Salvation History)[١]، **وقد كتبه بين العام ١٩٧٣ والعام ١٩٧٧م، لكنه نشره في العام ١٩٧٨م. وكما يصفهما أندريه ريبن** (Andrew Rippin) **«من المناسب أن كلا الكتابين بينهما تسلسل منطقي تام على الرغم من ملاحظة أن بينهما تطور في فكر المؤلف»**[٢]. **وبينما الكتاب الأول «دراسات قرآنية» يتناول تركيب القرآن وبنيته مستشهدا بأقوال المفسرين، إلا أن كتاب «الوسط الطائفي» يطرح فكرة تطور الإسلام وتطور أحاديث المغازي والسير، ويحتج بالتطور العقدي في الدين الإسلامي، ويتعامل مع الإسلام كمجتمع ديني (أي كطائفة دينية)، متفحصا في قضايا كثيرة منها جوانب الحجية والهوية والمعرفة**[٣]. **وحسب رؤية وانزبرو «ليس القرآن ولا الإسلام نتاجاً لفكر محمد ولا فكر الجزيرة العربية. لكنه يبعد القول بأنه خلال التوسع العربي خارج نطاق الجزيرة العربية لم يكن الغزاة المسلمون مؤمنين بالإسلام**

---

(١) طبعة أكسفورد ١٩٧٨.

(٢) كتب أندريه ريبن مقالة بعنوان (**Literary Analysis of Qur'ān، Tafsīr، and Sīra، the Methodologies of John Wansbrough**) ومعناها «التحليل الأدبي للقرآن والتفسير والسيرة: حول منهجيات وانزبرو»، في كتاب حرّره ريتشارد مارتن وعنوان (**Approaches to Islam in Religious Studies**) أي «مناهج الإسلام في الدراسات الدينية»، طبعة تسكن ١٩٨٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٥٤.

أصلاً، وإنما وقع ذلك بعد حوالي ٢٠٠ سنة من وفاة النبي محمد، وذلك حينما شرعت النخبة من الكهان في بلاد ما بين النهرين في كتابة الأدبيات التي نسبوها للزمن الأول للإسلام»[(١)]. وأن الدلالات تشير إلى أن حكومة علمانية تبنت اتجاها جديدا لا هي يهودية ولا نصرانية، بل مزيجاً لوسط بينهما، وأن هذا الاتجاه سرعان ما تم نقله للغة العربية. وأن القرآن أخذ وقتا طويلا حتى يتم إقراره ولم يتسن ذلك قبل العام ٨٠٠م [(٢)]. من ثم، فإن جون وانزبرو يرى أن العراق هي محل ميلاد الإسلام وليست الحجاز. وفي كتابه «الوسط الطائفي»، يسمي وانزبرو كافة الأدبيات المتعلقة بمصادر الإسلام الأولى التي تتضمن التفاسير والسيرة والعقيدة «تاريخ الخلاص»، وهي أن كافة المصادر المذكورة تسعى سعيا حثيثا لتبرهن على كافة الأحداث التي وقعت زمان محمد وأنها كانت من تدبير الله، ولكن تلك الأحداث ليست واقعية أو حقيقية، وإنما هي مجرد خيال أدبي، ومن ثم فإن تلك المصادر يجب التعامل معها بحذر. والسيرة النبوية بالنسبة لوانزبرو لا تمثل تاريخ الإسلام وإنما الأحداث التي تمثل تاريخ الخلاص تمثيلا أدبيا من حيث «الحبكات الروائية مثل التفسير وفيه مجموعة من المقطوعات القرآنية المرتبة أو المنفصلة تعطي إطارا لرواية طويلة، وكذلك الأمثال وفيها يقع العمل الروائي مصدرا للإشارات البلاغية التي تتحول إلى أقوال مأثورة، لا تكون منقولة حرفا وإنما في إطار من التعبير والصور البلاغية، ويكون نقلها بإعادة صياغتها في صورة قصص تتكرر ومعها كلمات محورية من النص المقدس. وهذه الطريقة التي تمت بها صياغة تاريخ

(١) جون وانزبرو، دراسات قرآنية، ص ٤٩٥.

(٢) المرجع السابق.

الخلاص»[١]. ويحقق وانزبرو ثلاثة وعشرين موضوعا تشمل تلك الأدبيات، مردها في الجملة للوسط اليهودي النصراني[٢]. والنص المكتوب – حسب زعم وانزبرو– لا يتأهل لإخبارنا بما وقع لكنه ينقل لنا فكر الكاتب حول ما حدث، أو ما استقر في نفسه أنه وقع أو ما يبغي أن يُحمل الناس عليه أنه وقع».

ومن ثم فإن دوافع الكاتب هي المسألة الأم من وراء استخدام النص المكتوب[٣]. وللتأكد من مصداقية أي مصدر أدبي ينبغي أن نختبره عن طريق مقابلته بدليل خارجي[٤]، وما دام هذا الدليل الخارجي ضرورة لمساندة أي رؤية تعتمد على الأخبار المذكورة في المصادر الإسلامية، فإن العجز عن تعضيد تلك الرؤية أو الفكرة يعد حجة على تلك الأخبار أو المرويات.

وهذا الاتجاه حسب ما يرى كورين (J. Koren) و نيفو (Y. D. Nevo) فهو من باب الاحتجاج بالسكوت[٥]. أي أن العجز عن إبراز الدليل على شيء ما، يُعد حجة ودليلاً أنه لم يكن موجوداً. وحجية نص ما لا تعدو عند وانزبرو أن تكون «نتيجة حبكة لآليات روائية تساوي صحة النص أو الخبر»[٦].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) وهذا الفرض قد طوره فالدمان (**Waldmann**)، وسنعرض له في هذا البحث.

(٤) دافع عن هذا كورين (**J. Koren**) ونيفو (**Y. D. Nevo**) في كتابيهما (**Methodological Approaches to Islamic Studies**) «مناح منهجية في الدرسات الإسلامية»، ونشراه في مجلة الإسلام (**Der Islam**) في العدد ٨٦ للعام ١٩٩١، ص ٩٢.

(٥) المرجع السابق، ص ٩٢.

(٦) وانزبرو، الوسط الطائفي، ص ٣٩

واحتجاج هذا الاتجاه – حسب ما يرى كورين ونيفو – بالسكوت كدليل يفتح أبواب النقد أمام رؤية وانزبرو، فهو يقدم تصنيفا تاريخيا وموضوعيا لتطور تفسير القرآن الكريم من خلال التحليل الأدبي لمجموعة كبيرة من الأعمال التي تسبق تفسير الطبري، وهذا المخطط يقترح التسلسل التاريخي التالي للمصادر:

١. القصص ويقابل عند اليهود الهجادة ومعناها بالعبرية السرد، وهو اسم كتاب تتلى منه الصلوات وتقرأ.

٢. الفقه أو الأحكام ويقابل في العبرية المصادر الهلاخية، أي الشرعية وهي مجموعة من التعاليم اليهودية الشرعية المعتمدة على التوراة المنقولة كتابة وشفويا.

٣. المصادر النصية، وتقابل في العبرة الماسورا (Masorah)، وهي جمع التعليقات على النص العبري للعهد القديم، والتي كانت ما بين القرنين السابع والعاشر قبل الميلاد (تعتبر هي السلطة على النطق والقواعد).

٤. التحلية البلاغية والمجازية[١].

أما أحاديث المغازي فإن وانزبرو قد قارن بين نصوص ابن إسحاق والواقدي مع نصوص أحاديث البخاري ليطرح «تطورا في تلك النصوص من أسلوب قصصي مفكك التركيب إلى أسلوب يعتمد ضرب المثل المختصر، ويَنُمُّ بإتقان عن الاختلاف الأسلوبي بين السيرة والسنة، وبين الأسطوري والاستغراقات الواقعية المتعلقة بالأحكام لأدبيات المسلمين في فجر الإسلام[٢]. وبمقارنة المصادر الإسلامية الأولى وتحليلها تحليلا أدبيا خلص وانزبرو إلى أن عكس ذلك قد وقع في تلك المصادر.

(١) وانزبرو، درسات قرآنية، ص ١١٧-٢٤٦.

(٢) وانزبرو، الوسط الطائفي، ص ٧٦-٧٩.

لقد فُنّدت نظرية وانزبرو على يد ج. شويلر (G. Shoeler) [١] وليكر (Lecker) [٢]، اللذين أقرا على نحو مقنع من خلال إجراء مقارنة مكثفة للمصادر أن اختلاف العلماء المسلمين كان نتيجة اعتمادهم على مصادر مختلفة كلها ظهرت، وتداولتها الأمة الإسلامية في القرن الأول الهجري.

ولم تنقطع نظرية النقد الأدبي مع مرور كتابات وانزبرو، بل تبناها في الوقت الحاضر أندرو ربين (Andrew Rippin) وركز في أبحاثه على أسباب النزول، في كتابه «وظائف أسباب النزول في تفسير القرآن» (The Functions of Asbāb Al-Nuzūl in Koranic Exegesis)، الذي نشره في العام ١٩٨٨م. وينطلق ربين من دعواه بأن الغرض الأساس من أسباب النزول هو غرض هلاخي (وهي كلمة في العقد القديم تعني الشرع)، أي استخلاص الأحكام الشرعية من القرآن الكريم، في صورة هجادية (أي سردية قصصية) أي أن وظائف أسباب النزول هي تقديم تأويل للنص في إطار سردي، ومن ثم فإن أسباب النزول لا تعدو عند ربين كونها قصصاً [٣].

وفي الوقت الحالي، ينافح أوري روبن (Uri Rubin) عن نظرية وانزبروا بشأن مصادر السيرة النبوية، وقد نشر دراسته عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم في العام ١٩٩٥ [٤]، وهي تقدم تحليلاً نصيّاً لقصة بعثة النبي محمد صلى الله عليه وسلم في

---

(١) جروجر شويلر، صفة وحجية الحديث، ص ١٤٢، ١٤٣.

(٢) بسط ليكر القول في هذا في مقالته«وفاة والد النبي»، ص ٩-٢٧.

M. Lecker، "the Death of the Prophet's Father"، p. ٩-٢٧

(٣) أندريه ربين، وظيفة أسباب النزول، ص ٤٠٨.

(٤) نشر أوري روبن نتائج أبحاثه وخلاصتها في كتابه (**the Eye of the Beholder: the Life of Muhammad as Viewed by the Early Muslims (a Textual Analysis)**)، أي «عين المراقب، حياة محمد كما يراها مجتمع المسلمين الأوائل: تحليل نصي»، طبعة برنستون ١٩٩٥م.

مكة كما هي مدونة في المصادر الإسلامية الأولى، ولا يسعى روبن في تلك السيرة إلى أن يحكم على القيمة التاريخية للأحداث لكنه يرصد قدرتها الحركية ويقوم بفحص الأحاديث كانعكاس لتصوير الذات في المجتمع المسلم في فجر العصور الوسطى. وبالنسبة لروبن، فإن المسلمين سعوا في وضع سيرة لنبيهم لا تقل بحال عن سيرة نبي اليهودية أو نبي النصرانية. وقد أخذوا قصصاً وجوانب قصصية من تلك الأديان السابقة، لا سيما اليهودية والنصرانية، وتأهبوا لذلك عن طريق موضوعات خمسة وهي: الإسناد، وإعداد المؤمنين، والوحي، والاضطهاد، والخلاص، ثم النصر أو الظفر.

وهذه المصطلحات كانت واقعة على ظروف خاصة متعلقة بالعربية ثم طبقت في القرآن الكريم، واشتقت منها مصطلحات لتلائم الموضوعات الإسلامية[(١)]. وفي معرض نقده لروبن يتسائل موهواد إبراهيم هل المجتمع المسلم كان في حاجة لشرعنة تللك المفاهيم بعد أن قضوا على الساسانيين والبيزنطيين؟ ألم يكن انتصارهم عليهم وما حققوه من نهضة داعيا لتثبيت الثقة في أنفسهم، لا كما يدعي روبن بأنهم كانوا يسعون إلى تحقيقها ويبحثون عنها؟[(٢)]. وعلى الرغم من أن أوري روبن انتقد جولدتسيهر وشاخت صراحة إلا أنه بنى دراسته في الأساس على الفرض بأنه لا يمكن الوثوق في المصادر الإسلامية لصياغة تاريخ بداية الإسلام.

الاعتماد على المصادر غير الإسلامية

في العام ١٩٨٠ أصدر مايكل كوك (Michael Cook)**، وباتريشا كرُوْن**

(١) المرجع السابق، ص ٣

(٢) استفاض موهواد إبراهيم (**Mohoad Ibrahim**) في نقد روبن في تعقيباته علي الكتاب وذلك في مجلة مؤسسة دراسات الشرق الأوسط (**MESAB**) في العام ٢٠٠٠.

(Patricia Crone) كتابيهما الهجارية (Hagarism) [١]، حيث أظهرا فيه النزعة المبالغة في التشكك التي تبناها شاخت. لقد طرحا المصادر الإسلامية جانباً ولم يعتمدا عليها. وتوجها للمصادر غير الإسلامية في إعادة كتابة التاريخ الإسلامي. وقد نجحا في جذب الانتباه لدراسة العديد من المشكلات المتعلقة بدراسة الإسلام، لكنهما ما استطاعا أن يتجاوزا حدود تلك المصادر، مدعين بأنها كلها محل ريبة، وليست لها قيمة من الناحية التاريخية، وتعتمد جلها على مجموعة من الصراعات والمجادلات. ولم يعرض كل من كرون وكوك أية منهجية واضحة ومطردة لتوثيق تلك المصادر قبل الاعتماد عليها في كتابة السيرة النبوية. وحينما سطّرت كتابها «العبيد يمتطون الجياد» (Slaves on Horses) أخذت في صب جام غضبها وعدوانها على المصادر العربية الأولى كحالها حينما كتبت «الهجارية». وقد أبدت على الرغم من هذا مبررات عدة للوثوق في العناصر التي اعتمدتها لتصنيف التاريخ الإسلامي بصورة ترتيبية. وفي كتابها «تجارة مكة» (Meccan Trade) طورت كرون طرحاً ادعت فيه أن المصادر الأولى للسيرة النبوية خضعت لتطور واضح وصارخ على يد جامعيها الأوائل. ولإثبات هذا الطرح قارنت كرون بين الواقدي وابن إسحاق، فخلصت إلى أن «هناك نمواً دائباً في المادة العلمية لدى القَاصّ. فلو أن قاصّاً ذكر غزوة من الغزوات ستجد الآخر قد أبدى تاريخها، بينما يكشف الآخر عن كافة التفاصيل التي يتطلع كل واحد منهم إلى معرفتها»[٢]. تلاحظ كرون في معرض

---

(١) طبعة كامبريدج ١٩٨٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٤.

حديثها عن الواقدي أنه يذكر تواريخ محددة وأماكن معينة وأسماء قاطعة، بينما لا يبدو هذا عند ابن إسحاق في سيرته. لكن لو افترضنا أن هذه المعلومات لم تكن معهودة عند ابن إسحاق، فإن قيمتها ينبغي أن تكون محل ريبةٍ[١]. وفي سعيه على خطى شاخت حاول مايكل كوك أن يفحص التطور في المصادر الإسلامية لا سيما في جانب الإسناد والذي ادعى أن السبب وراء هذا التطور هو «طغيان التأليق للشخصية والحدث على إظهار الحقيقة»[٢] وقد ذكر كثيرا من الآليات التي ادعى أنها أُعملت في سبيل ذلك. وأتت خلاصة قوله أنه يصعب اعتماد تلك المصادر كدليل تاريخي، لكنه تجاوز شاخت في قوله بأنه «يمكن تحديد تاريخ ظهور الحديث بناء على معايير خارجية»[٣] أي خارجة عن الإسناد كما ادعى وانزبرو.

وقد أبدى النقاد نقطتين لطرح كرون وكوك، وهي أن النتائج التي توصلا إليها من خلال فحصهما لسيرة ابن إسحاق ومغازي الواقدي محل شك كبير، لأن ليكر (Lecker) أبدى بصورة مقنعة أن المقارنة المكثفة ستؤدي إلى الاختلاف ما هو إلا تنوع ناتج عن اعتماد كتاب السيرة على مصادر مختلفة ترجع إلى القرن الأول الهجري[٤]. والنقد الآخر الذي وجه لطرح مايكل كوك

---

(١) المرجع السابق.

(٢) راجع كتاب مايكل كوك (**Muslim Dogma: A Source Critical Study**) «العقيدة الإسلامية: دراسة نقدية للنصوص»، طبعة كامريدج ١٩٨١م، خاصة الفصل الثاني، حيث بسط فيه لنظريته.

(٣) المرجع السابق، ص ١٦.

(٤) ليكر، وفاة النبي، ص ٢٧.

وباترشيا كرون يكمن في أن المصادر التي اعتمدا عليها في صياغة نظريتهما تفتقد لأقل قدر ممكن تَخَيُّله من المصداقية، بل إنهما قد أقرا بذلك في ثنايا كتابيهما حينما صرحا «ليس هنا اتصال في الرواية»كما لاحظت كرون «بين المصادر الرومانية والإغريقية والساسانية حول الشام والجزيرة وبين الأحاديث والأخبار»[١].

وعلى كل حال، فإن باترشيا كرون ومايكل كوك لم يكونا أول من دعا إلى مراجعة المصادر التاريخية الإسلامية، وإنما صرح فالدمان (Waldmann) **بطرحه لتلك المصادر الأولى بناء على مقدمات مشابهة لما ادعاه كوك وكرون. وقد طبق فالدمان نظرية «دلالة الكلام على فعل الكاتب»** (Speech Act Theory)[٢] **وهي نظرية شائعة بين اللغويين على المصادر الإسلامية. ويدعي فالدمان أن المصادر التاريخية يمكن استخدامها لا بهدف إعادة صياغة التاريخ، وإنما فقط للتعرف على سيرة مؤلفي تلك المصادر[٣]. وقد عوّلَ فالدمان على نظرية ماري لويس برات** (Mary Louise Pratt's) **المسماة** «Speech Act Theory» **وأثرها في تحليل الخطاب وقد قام بتحليل العديد من الصفحات والمرويات من كتاب تاريخ البيهقي وهو الجزء المتبقي من التاريخ،**

---

(١) باترشيا كرون، العبيد يمتطون الجياد، ص ١١.

(٢) وهي نظرية في علم اللغة طرحتها جي إل أوستن في كتابها (**How to Do Things with Words**) أو «كيف تصنع أشياء بكلمات» وقد طبعته في العام ١٩٧٥. وفحوى تلك النظرية أن اللغة آلة للفعل كما أنها آلة لنقل المعلومة.

(٣) بسط فالدمان قوله في المصادر الإسلامية في كتاب (**Toward a Theory of Historical Narrative: A Case Study in Perso-Islamicate Historiography**) أو «نحو نظرية للرواية التاريخية: دراسة حالة في التاريخ الإسلامي الفارسي»، طبعة كولومبوس، جامعة أوهايو ١٩٨٠.

وقام بفحص أجزاء من الجزء السادس من بين ثلاثين مجلدا من تاريخ الأسرة الغزانية تمت كتابته بين ١٠٦٥ و١٠٥٩ على يد أحد وزراء التنفيذ بتلك الأسرة، وهو أبو الفضل البيهقي. وحسب ما توصل له فالدمان فقد قرر بأن كتاب البيهقي عبارة عن «قصة طبيعية» تبرز دليلا مباشراً لشخصية الكاتب وتكوينه الثقافي والعقلي، لكنها تبدي معلومات غير موثوق بها من جهة الأحداث التاريخية التي ينقلها أو يرويها. وعلى الرغم من أنه لم يطبق تلك النظرية على مرويات السيرة وإنما طبقها على مرويات أخرى، إلا أن كتاباته أثبتت كيف كان للإرث الذي خلّفه شاخت وجولدتسيهر عظيم الأثر في نفوس المستشرقين الغربيين الذين أتوا من بعدهم، وحاولوا كتابة السيرة النبوية اعتمادا على مصادرها الأولى.

ولذا فإن المدرسة الغربية تواجه موقفا عصيبا وحرجا بشأن استخدام المصادر الإسلامية في كتابة السيرة النبوية لنبي الإسلام، مما انعكس على صورته لديهم أيضا. وقد أبرز حجم الإشكال والحيرة التي وقع فيها العقل الغربي الكاتب موتسكي حينما قال: «في الوقت الحاضر، دراسة سيرة النبي محمد في العالم الغربي في ورطة كبيرة. فمن ناحية لا يمكننا كتابة سيرة لنبي الإسلام من غير أن تُوجه لتلك السيرة سهام النقد لا سيما بالاحتجاج بأنها لم تقدم بين يديها طرحا نقديا للمصادر المستخدمة في كتابتها، بينما لو أعملنا تلك الآليات لانتقاد هذه المصادر، فلن نتجاسر على كتابة شيء من تلك السيرة»(١). وهو يتسائل «هل نحن أمام موقف ميؤس منه بالمرة؟ » لكن

(١) انظر، هارلد موتسكي، سيرة النبي محمد: مشكلة المصادر، ص ١٤. وللتعرف على الإشكالات التي تجابه العقل الغربي في مسألة مصادر السيرة، ارجع إلى بيترز (**F. E.** **Perters**) في مقاله (**the Quest of the Historical** =

موتسكي يجيب بأن هناك مبررات تدعو الباحث الغربي في الوقت الراهن إلى القول بأن ثَمَّ أمل يلوح في الأفق. وأن تلك النظرة التفاؤلية تغذيها عدة أمور حسب ما يرى موتسكي منها: أن النقاش المحتدم حول مصادر السيرة يفتقد البصيرة لما أُعمي عن قصده لأمور منها:

١– النقص الحاد في الدراسات المتعتمدة على منهج نقد المصادر التاريخية وتطبيقاته على المصادر الإسلامية الأولى.

٢– تطبيقات الدراسات التي تعنى ببيان مصداقية المصادر الإسلامية قليلة للغاية بل منعدمة في بعض الأحيان.

٣– أن الخلاف حول مصداقية مصادر السيرة النبوية كان منصبا على أبحاث نظرية لم تكن لها علاقة بتطبيقات مباشرة على أحاديث المغازي والسير(١).

ولذا، فإن البحث المعاصر بشأن مصادر السيرة قد ركز بدرجة كبيرة على تطوير منهجيات البحث العلمي لكن تطبيق تلك المنهجيات على أحاديث المغازي والسير لا يزال محط أنظار الباحثين المعاصرين، لأن ثَمّ نقصًا حادًا فيها الآن.

= **Muhammad**) أو «مشكلة التأريخ لمحمد» في المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط في عددها ٢٣ للعام ١٩٩١، وكذلك تشابي (**J. Chabbi**) الذي أبان عن الإشكال في عنوان مقالته (**Historie et Tradition Sacrée – la biographie impossible de Mahomet**) نشرها بالفرنسية في مجلة أربيكا في عددها ٤٣ للعام ١٩٩٦م، ومعناها «» وكذلك مقالة «السيرة» في دائرة المعارف الإسلامية في الطبعة الثانية وكتبها رافين (**W. Raven**).

(١) موتسكي، سيرة النبي محمد، المقدمة، ص ١٤، ١٥.

المبحث السادس: التطورات المعاصرة في منهجيات البحث العلمي الغربي وأثرها على دراسات السيرة النبوية

في العقود الثلاثة الأخيرة، وقعت تطورات هائلة في دراسات الحديث النبوي في العالم الغربي، وقد أحدثت تلك التطورات تغيرا ملحوظا وتقدما ملموسا(١).

فمن ناحية تم استكشاف كم هائل من المصادر الإسلامية التي أصبحت الآن متوافرة لدى الباحث بعد تحقيقها والكشف عنها. ومن ناحية أخرى وقع تطور كبير في صعيد المنهجية. فمن ناحية المصادر الجديدة تم الكشف عن مجاميع الحديث التي سبقت الكتب الستة وتقدمت عليها، وهي مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ومصنف ابن أبي شيبة، وتاريخ المدينة لعمر بن شبّة، وكذلك العديد من المصادر الإسلامية التي لها عظيم الأهمية وجليل الفائدة في البحث العلمي المعاصر(٢). بناء على المصادر التي كانت متوافرة حتى العام ١٩٧٧، شاع الفرض القائل أن البخاري هو أول من جمع الحديث ولكن باستكشاف

---

(١) انظر موتسكي، (**the Collection of the Qur'ān. A Reconsideration of Western Views in Light of Recent Methodological Developments**) أي «جمع القرآن: إعادة النظر في الآراء الغربية في ضوء التطورات المنهجية المعاصرة»، نشرها في مجلة الإسلام (**Der Islam**) في مجلدها ٧٨، للعام ٢٠٠١، ص ١٦.

(٢) عبد الرزاق بن همام الصنعاني، كتاب المصنف، طبعة بيروت ١٣٩١/١٩٧٢؛ ابن أبي شيبة، المصنف في الحديث والآثار، طبعة حيدرآباد ١٣٦٦-١٤٠٣هـ/١٩٦٦-١٩٨٣م؛ عمر بن شبة، تاريخ المدينة المنورة، جدة، بلا تاريخ.

تلك المصادر ثبت خطأ هذا الفرض، وتلك المصادر تثبت هذا يقينا[١].

أما من ناحية المنهجية فقد وقع تطوران كبيران نتيجة تطبيق مناهج نقد المصادر التاريخية وتطبيقاتها على دراسات الحديث النبوي: أولها دعت الحاجة لتقديم طرح علمي لبيان حجية الأحاديث والأخبار، وتحديث تاريخ ظهورها إلى طرح آلية تحليل أحاديث الآحاد، وقد أثبتت أنها آلية بحث فاعلة للغاية في مضمار المصادر والدراسات الحديثية والتاريخية. ويعود طرح وتطوير تلك الآلية إلى المستشرق يونبل (J. H. A. Juynboll) والمستشرق يوسف فان إس (Joseph van Ess). والتطور الثاني في منهجية نقد المصادر التاريخية وقع عن طريق تطوير آلية نقد السند والمتن في آن معا (sanad-cum-matn analysis)، وهي آلية بحثية تعنى بالبحث في تحليل الإسناد من جهة وكذلك المتون تحليلا لغويا وتستعين بكم هائل وكبير من المصادر في تحقيق ذلك. وقد تم تطبيق تلك الآلية لأول مرة علي يد المستشرق الألماني شويلر (G. Shoeler) في اثنين من أبرز أعماله، الأولى في كتابه «خصائص وحجية الحديث» (Character und Authentie der muslimischen Überlieferung.)، وقد تم إحراز تطور كبير في آلياته على يد موتسكي وينوبل. وفيما يلي

---

(١) لقد طرح موتسكي قوله الذي أتى على نظريات شاخت من القواعد في مقالة بديعة كانت نواة لكتابه حول الفقه الإسلامي وتطوره، وهذه المقالة بعنوان (**the Mus}annaf of 'Abd Al-Razzāq As}-Ṣan'anī as a Source of Authentic AḤadīth of the First Century A. H**.)، ومعناها «مصنف عبد الرزاق الصنعاني كمصدر للحديث الصحيح الذي يعود للقرن الأول الهجري»، نشرها في عام ١٩٩١ في مجلة دراسات الشرق الأدنى.

سنوضح الخطوط العريضة لمنهج نقد المصادر التاريخية وتطبيقاته من خلال آليات تحليل أحاديث الآحاد وآليات تحليل الإسناد والمتن في آن معا، وأثر ذلك على الدراسات الحديثية ومصادر السيرة النبوية في العقود الثلاثة الأخيرة وبخاصة في الغرب.

منهج نقد المصادر التاريخية

وهذه المنهجية كما يلحظ موتسكي، باتت شائعة في الدراسات الغربية المعاصرة ومن أوائل من طبقها يوليوس فيلهاوزن(١)، وهي تهدف لاستخلاص معلومات أساسية عن المصدر باستفاضة بحثه واستخلاص النتائج حوله دون الاستعانة بأية وسائل خارجية(٢). ومن القضايا التي يبحثها منهج نقد المصادر التاريخية مسألة الحجية والثبوت، وأصل تلك المصادر، ومدى صحة ما يعرضه المصدر من أخبار ووقائع. والسؤال الأول الذي يطرحه المؤرخ هو: ما مدى بُعد المصدر وقربه من موقع الحدث ومن الحدث؟ وهل المصدر صحيح النسبة إلى جامعه ومكان جمعه؟(٣) وعلى الرغم من أن الاعتماد على الإسناد لإثبات حجية المصادر يجابه إشكالية بحثية لا سيما في خضم الأبحاث والدراسات الغربية التي أوهنت من قيمتها التاريخية، إلا أن ثمار هذا المنهج كانت هائلة. وقد تم تطبيق تلك المنهجية على أحاديث التفسير علي يد

---

(١) موتسكي، مصنف عبد الرزاق، ص ١.

(٢) انظر مقالة أندرين لايتس (Andrien Leites)، بعنوان (Sīra and the Question of Tradition) أو «السيرة ومشكلة الأحاديث»، نشرها في الكتاب الذي حرره موتسكي بعنوان «سيرة النبي محمد»، وهو كتاب قد نشر فيه موتسكي نتائج مؤتمر عقده في جامعة نايميخين بهولندا.

(٣) موتسكي، جمع القرآن، ص ١.

المستشرق هورست (Horst)(١)**، وقد نشر فؤاد سزجين كتابه عن صحيح البخاري تحت عنوان** (Bukharīnin kaynaklarihakkinda arştumarlar)(٢)**، حيث قام باختبار إمكانية تقسيم المصادر الأولى عن طريق بحث ودراسة المصادر المتأخرة، وهي المنهجية التي اعتمدها في كتابه «تاريخ المخطوطات العربية»** (Geschichte der arabischen Schrifttums)(٣).

تطبيق موتسكي لمنهج نقد المصادر التاريخية وأثره في نظريات شاخت

وفي العام ١٩٩١، أعاد موتسكي طرح منهج نقد المصادر التاريخية ومدى إمكانية تطبيقه على أحاديث الحلال والحرام (٤)**. وأتت نتائجه مذهلة،**

---

(١) لقد طبق المشترق هورستس (H. Horsts) هذه الطريقة عند دراسته لأسانيد الطبري، في مقالة بعنوان (zur Überlieferung in Korankommentar at}-T{abari) أي «أحاديث تفسير الطبري» نشرها في مجلة جمعية العلوم الشرقية (ZDMG) في مجلدها ١٠٣ للعام ١٩٥٣م. كما قام ستاوث (G. Stauth) بتطبيق منهج نقد المصادر التاريخية على أسانيد مجاهد بن جبر في مقالة بعنوان (Die Überlieferung des Kommentars Mujāhid b. Gabrs) «أحاديث تفسير مجاهد بن جبر»، طبعة جيسن ١٩٦٩م.

(٢) طبع الكتاب في استانبول ونشر باللغة التركية في العام ١٩٥٦ ضمن أبحاث مؤتمر حول شخصية الإمام البخاري.

(٣) الجزء الثاني: علوم القرآن والحديث والتاريخ والفقه والعقيدة والتصوف حتى ٤٣٠هـ، طبعة لايدن ١٩٦٧م.

(٤) طبق موتسكي هذا المنهج على أسانيد عبد الرزاق الصنعاني وبسط نظريته بعد أن أجملها في مقاله الذي أشرنا إليها في كتاب «بدايات الفقه الإسلامي وتطوره في مكة حتى منتصف القرن الثاني»، نشره بالألمانية في العام ١٩٩١، ثم ترجم للإنجليزية في العام ٢٠٠٢، ثم قدمه للغة العربية د. خير الدين عبد الهادي وطبعته دار البشائر في العام ٢٠٠٩. وقد لاقى =

إذ إنها أتت على الاتجاه المناصر لجولدتسيهر وشاخت من قواعده.

طور موتسكي آلية للنقد الخارجي معتمدا على تحليله لأسانيد مصنف عبد الرزاق الصنعاني، مكتفيا بعينة تضم ٣٨١٠ حديثا مسندا، فقسم المصادر التي أخذ عنها عبد الرزاق إلى أربعة مصادر رئيسة وهي: معمر بن راشد، أخذ عنه عبد الرزاق ٣٢% من محتوى كتابه، وابن جريج ٢٢%، والثوري ١٣%، والبقية من ٩٠ راويا مختلفا[١]، ثم أخذ في تحليل كل شيخ من شيوخ عبد الرزاق ليتأكد من المقولة التي طالما رددها شاخت بأن الأسانيد وضعت اعتباطيا، فخلص موتسكي إلى ما يلي:

١. كل راوٍ ممن أخذ عنه عبد الرزاق له صفاته المميزة وأن النسب المستخلصة تبعد احتمال وضع عبد الرزاق على هؤلاء لأن تلك النسب أتت متباينة ومختلفة، والأحرى بالوضاع أن يختار نسبا لها مبرر عقلي[٢].

= الكتاب تجاوبا واسعا في الأوساط الغربية وعرضه كثير من العلماء الغربيين منهم ويلفيرد ماديلنج (Wilferd Madelung) في مجلة الإسلام (Der Islam) في العدد ٧٤ للعام ١٩٩٧، وبون ميكلوس موريايي (Bonn Miklos Muranyi) في مجلة الجمعية الألمانية الشرقية (ZDMG) في مجلدها ١٤٣ للعام ١٩٩٣م، وهاوتنج (G. R. Hawting) في مقالة بمجلة مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن في عددها ٥٩ للعام ١٩٩٦م، وكذلك يونبل (G. H. A. Juynboll) في ببلوغرافيا الشرق (Bibliotheca Orientalis) في المجلد ٤٩ للعام ١٩٩٢م، وكذلك جلاودي جيليوت (Glaude Gilliot) في حولية التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للشرق (Journal of Economic and Social History of the Orient) في عددها ٣٧، وغيرهم كثير.

(١) موتسكي، مصنف عبد الرزاق، ص ٤.

(٢) المرجع السابق.

٢. في بعض الأخبار يورد عبد الرزاق شكه في المصدر الذي أخذ عنه، ولو كان وضَّاعًا للحديث لأصلح من أسانيده تلك لتكون في أوج الصحة[١].

٣. واعتماد عبد الرزاق على مرويات شيوخه بواسطة، ثم كون تلك الواسطة تارة شيخا يصل إليها عبد الرزاق بواسطة وتارة أخري بغير واسطة دليل على أنه لم يكن وضَّاعا لأنه يروي عن أقرانه، فهو مثلا يروي عن الثوري عن ابن جريج[٢]، وأحيانا يروي عن ابن جريج عن الثوري[٣].

٤. تتوافق تلك النتائج مع ما أوردته كتب الرجال من طريقين. أولهما: أنها أثبتت لقيا عبد الرزاق بشيوخه الذين روى لهم في المصنف، وثانيها: أن شيوخه جمعوا مصنفات قريبة الشبه بمصنف عبد الرزاق[٤]، أي أنه لم يأت بدعا من الأمر.

٥. لقد أجرى موتسكي تحليلا معمقا لشيوخ عبد الرزاق وشيوخهم ليخلص إلى نتائج متعارضة تماما لما وصل إليه شاخت، ومن قبله جولدتسيهر، منها:

١. اعتمد مصنف عبد الرزاق مصادر أصيلة وصحيحة لم يبق منها شيء إلا ما بمقدورنا استعادته عن طريق الأسانيد، وأن النسخة المطبوعة متطابقة تماما مع نسخة برلين (١٩٧٢/١٩٨٣)[٥].

---

(١) مصنف عبد الرزاق: ١١٦٨٢، ١٢٦٣١، ١٣٠٢٠، ١٣٠٧، راجع، موتسكي، مصنف عبد الرزاق، ص ٤.

(٢) مصنف عبد الرزاق: ١٠٩٨٤، راجع موتسكي، مصنف عبد الرزاق، ص ٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٥.

(٤) المرجع السابق

(٥) موتسكي، بدايات الفقه، ص ٦٦، وما بعدها.

٢. أن الأحاديث المنسوبة للنبي صلى الله عليه وسلم كانت موجودة ومعروفة واستدل بها الفقهاء في مناقشاتهم للأحكام الشرعية، وفي هذا مناقضة تامة لما احتج به شاخت بالسكوت كدليل على العدم.

٣. ما ادعاه شاخت وجولدتسيهر من انعدام القيمة التاريخية للمصادر الإسلامية يحجب عنا الإفادة من مصادر في غاية الأهمية، يمكننا من خلالها معرفة تاريخ الإسلام الأول(١). وأن هناك أحاديث صحيحة النسبة للنبي والصحابة استخدمها الفقهاء في مكة، وأن قرارات بني أمية وأحكامهم لم تكن ذات تأثير بالغ في [التأثير علي مسيرة] الحركة الفقهية [أو الفقهاء والمحدثين] في مكة لا سيما فيما يتعلق بفقه النكاح والأحوال الشخصية، وهي العينة التي أجرى عليها موتسكي بحثه(٢).

٤. الطريقة التي عوّل عليها المسلمون في تنقية الأحاديث ونقد الرواة كانت طريقة عملية وفاعلة في فحص تلك المرويات، وأنها مفيدة جدا حتى للمؤرخين في الوقت الراهن(٣).

وقد كان لكتاب موتسكي وقع كبير على الفهم السائد بين أوساط المستشرقين ممن يرى أن للشافعي الفضل الأول في إبراز دور السنة في الفقه، فيؤكد موتسكي أنه على الرغم من ترسيخ مبدأ الرجوع للسنة كمصدر للتشريع في كتابات الشافعي ومن أتى بعده، لكن ذلك يمثل مرحلة الكمال وبلوغ الذروة

---

(١) موتسكي، مصنف عبد الرزاق، ص ٢١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

لأن الاعتماد على السنة كان سابقا للشافعي[١]. ويثبت موتسكي ذلك بالرجوع إلى مصنف عبد الرزاق وفيه أن كثيرا من فقهاء مكة كانوا على دراية بكثير من الأحاديث التي استخدموها واقتبسوها في تحرير أقوالهم، وأن ذلك كان في القرن الأول الهجري[٢].

آلية تحليل أحاديث الآحاد

من بين الباحثين الغربيين الذين كانوا على دراية ووعي تام بأهيمة الإسناد في دراسة المصادر الإسلامية المستشرق ألويز شبرنجر (Aloys Sprenger) **كما بين ذلك في كتابه «حياة وأعمال محمد»** (Das Leben und die Lehre des Mohammad)[٣]. **وقد كان أول من شرع في تطوير عدد من الأطروحات والفرضيات حول الإسناد هو المستشرق يوسف شاخت، ومن بعده شرع كثير من الدارسين الغربيين في تطوير تصورات وأطروحات حول الإسناد ودوره في المصادر الإسلامية، لكن آلية تحليل أحاديث الآحاد كانت قد اكتملت في تصور المستشرق يونبل، حينما صدّرها كتابه «الحديث عند المسلمين»** (Muslim Tradition) [٤]**، ثم قام ببسط القول فيها في العديد من مقالاته ومحاضراته[٥]. وقد وقع تطور كبير أيضا في تلك الآلية على يد المتسشرق**

(١) هاوتنج، مراجعة لكتاب موتسكي حول بدايات الفقه، ص ١٤٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) طبعة برلين ١٨٦١، الجزء الأول (ص ٣٣٠-٣٤٩).

(٤) يونبل، الحديث عند المسلمين: دراسات في تاريخه وأصلة وحجيته، كامريدج ١٩٨٣، ص ٣٠٦ وما بعدها.

(٥) وقد ألف يونبل مجموعة كبيرة من الكتب والمقالات ذكر فيها شرحا مستفيضا وتطبيقات =

الألماني فان إس[1]. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات التي أحدثها يونبل في تلك الآلية. أولا لنعرض شيئا من آرائه حول أصل وتطور المصادر الإسلامية

= عريضة لمنهجه، منها مقال بعنوان (**Isnād-Analytical Methods Illustrated on the Basis of Several Woman-Demeaning Sayings from Ḥadīth Literature**) ومعناه «مناهج لتحليل الإسناد مع إيضاحات بالإشارة لمجموعة من الأحاديث التي تقلل من شأن المرأة»، نشرها في العدد العاشر من مجلة القنطرة في العام ١٩٨٩م، وكذلك مقالا بعنوان (**Nāfiʻ، the Mawla of Ibn ʻUmar، and his position in Muslim Ḥadīth literature**) ومعناه «نافع مولى ابن عمر ودوره في الحديث»، نشرها في مجلة الإسلام (**Der Islam**)، العدد ٧٠ لعام ١٩٩٣م، ومقالة بعنوان (**The role of Muʻammarūn in the early development of the isnād**) وترجمتها «دور المعمرين في التطور الأول للحديث»، نشرها في مجلة فيينا للشعوب الشرقية (**Wiener Zeitschrift fur die Kunde des Morgenlandes**) في العام ١٩٩١. كما أصدر مقالة بعنوان (**Some notes on the earliest fuqahā' of Islam distilled from Ḥadīth literature**)، ومعناها «بعض الملاحظات حول الفقهاء الأوائل للإسلام مصطفاة من كتب الحديث»، كانت ضمن مقالات مجلة أرابيكا في العام ١٩٩٢، فضلا عن مقالة تقويمية بعنوان (**(Re)appraisal of Some Technical Terms in Ḥadīth Science**) ومعناها «إعادة تقويم لبعض المصطلحات المتسعملة في علم مصطلح الحديث»، نشرها في مجلة الفقه الإسلامي والمجتمع (**Islamic Law and Society**)، في عددها الثامن للعام ٢٠٠١.

(١) يوسف فان إس، بين الحديث والعقيدة، دراسات في تاريخ مفهوم القدر عند الشرقيين (**Zwischen Ḥadīth und Theologie، Studien zum Entstehn pradestinnaatianischer Überliefurung**)، طبعة برلين ١٩٧٥، وهو مكتوب بالألمانية.

حتى تتضح لنا الصورة حول طرحه لتلك الآلية. في مقالة بعنوان «تأريخ مبدئي لأصول الحديث النبوي» (a Tentative Chronology of the Origins of Muslim Tradition)[١]، يعود يونبل لوجهة النظر التي سبقت ظهور كتابات شاخت وهي أن الحديث يعود في أصله إلى عصر النبوة[٢]. ويفترض أن القُصّاص بإيعاز من الزهاد أخذو في اختلاق مرويات تعظم من قدر النبي وبيان فضائله، وكذلك فعل المسلمون الأوائل. ويقول بأنه مع نهاية القرن الأول الهجري/السابع الميلادي، بداية من عام ٦٧٠م بدأت حركة رسمية لضبط الرواية، وقد أخذ يونبل تلك الفرضية من خلال دراسته لآثار تثبت بداية استخدام الإسناد في مرويات المسلمين[٣]. وهذا يعني أن يونبل كان على نهج جولدتسيهر وخالف شاخت، إذ كان مقتنعا بأن أحاديث النبي كانت متداولة بين المسلمين في العقدين الأخيرين من القرن الأول الهجري[٤]. كما أنه يتفق مع جولدتسيهر بأنه في حالات خاصة يمكن تحقيق القول بنسبة بعض الأحاديث إلى عصر النبوة[٥]. ففي كتابه «الحديث عند المسلمين»، كان يونبل متحفظا لدرجة كبيرة ومبديا لكثير من الحذر والحيطة في التعامل مع معطيات نظرية «الراوي المشترك» التي طرحها شاخت، ودورها في بيان صحة الأسانيد من زيفها. يقول يونبل: «يستحيل علينا أن نثبت بلا تشكك أن الأسانيد قد زيفت

---

(١) تم نشره في كتاب الحديث عند المسلمين ص ٩-٧٦.

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق، ص ١٠-٢٣.

(٤) المرجع السابق، ص ٧١.

(٥) المرجع السابق

بكاملها، ومن ثم فإن الراوي المشترك لا يعد كونه وسيلة فاعلة يمكننا من خلالها استنباط تأريخ تقديري لظهور الحديث»[1]. وفي مقاله حول «بعض الطرق التحليلية للإسناد» (Some Isnād Analytical Methods) والتي نشرها بعد ٦ سنوات من ظهور كتابه الأول، وهو يُعنى في هذا المقال بقضية الراوي المشترك وإمكانية الاعتماد عليها في تحقيق القول في تأريخ ظهور الأحاديث. فحسب ما يرى يونبل، فالراوي المشترك هو المسؤل عن صياغة الحديث في كلماته التي بقى عليها في مدونات الحديث التي وصلتنا. ولو خلا الحديث من الراوي المشترك بمعنى أن الحديث تفرد به راو واحد وهو ما يطلق عليه يونبل مصطلح «الحديث ذو الطريق الواحد» (Single Strand)، فيبدو من العسير حينئذ الزعم بإمكانية نسبة الحديث لتاريخ معين. ومن ثم فإن غياب الراوي المشترك في حديث ما يعني أن الجامع أو أحد شيوخه هو من وضع الحديث[2]. وهذه الطرق التي انفردت برواية الحديث يجب اعتبارها بلا قيمة تاريخية إذ إن المصادر المتأخرة لا تكشف لنا الرواة الذين نقل لهم هذا الراوي المنفرد الحديث، ولذا فإن يونبل يطلق عليه حينئذ مصطلح «الراوي المشترك الجزئي» (Partial Common Link) [3]. من الملاحظ أن يونبل يرى أن هذا الراوي المنفرد هو المسؤول عن ادعاء طرق موازية لروايته حتى يبدو في الإسناد راو مشترك يعول عليه، ويبدو صفة مميزة للوثوق في الحديث. فلما اختفت تلك الروايات الموازية كان دليلا على عدم الوثوق في هذا الراوي

---

(١) يونبل، الحديث عند المسلمين، ص ٢٠٦-٢١٧.

(٢) المرجع السابق ص ٣٠٤-٣٠٦، وكذلك «بعض الطرق في تحليل الإسناد»، ص ٣٥٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٥٨.

المنفرز. وفي بعض الأحيان تتضمن الأحاديث راويا مشتركا روى عنه عدد كبير من الطلاب في سلسلة الإسناد ونكتشف بالتوازي مع هذا الراوي المشترك راويا آخر منفردا يأخذ عن شيخ الراوي المشترك، يطلق يونبل على هذا المنفرد الموازي للمدار أو للراوي المشترك اسم «السقط أو الخط الغواص» أو (dive)، وحسبما يرى يونبل، بقدر علو إسناد هذا الراوي على إسناد الراوي المشترك كلما حكمنا عليه بتأخر وضعه.

على الرغم من فاعلية الآلية التي قدمها يونبل لبحث أحاديث المغازي والسير، إلا أن الباحثين الغربيين تعاطوا معها بشيء من التحفظ الكبير. فموتسكي وغيره يعتبرون أن نتائج يونبل التي توصل إليها من خلال تطبيق تلك الآلية يشوبها الكثير من الإشكال، ففي معرض مقالة «تأريخ الأحاديث الإسلامية» (Dating Muslim Traditions)[١]، يعرض موتسكي لثلاث إشكالات كبيرة تعرض لمنهج تحليل أحاديث الآحاد، وتحول دون الاعتماد الكامل عليه في بيان تاريخ ظهور الأحاديث النبوية: أولها أن القول بأن الراوي المشترك هو المسؤل عن وضع الحديث، وأن الراوي المنفرد الذي يسير بالتوازي معه من خيال الراوي المشترك وأنه لا وجود له في أصل السند، لا يعدو كونه تعميما يثير إشكالا بحثيا[٢]. وموتسكي يفرض طرحا بديلا وتفسيرا مختلفا عما يطرحه يونبل لظاهرة الراوي المشترك والراوي المنفرد في أسانيد الحديث، وهو أن الراوي المشترك يعد أول جامع قام بجمع الحديث بصورة

(١) مجلة أرابيكا، العدد الثاني، للعام ٢٠٠٥، ص ٢٠٤-٢٥٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٦.

نظامية، وأنه الشيخ الذي روى الحديث للطلاب بطريقة علمية، أما بقاء هذا الراوي فحسب في سلاسل الأسانيد واجتماعها عليه لا يعني بالضرورة أنه هو الذي بقي في مدونات الحديث، بل لعل أقرانه قد رووا الحديث وهم كثر لكنها وردت في مجموع أو مسند أو كتاب آخر[١].

وقد حاجّ موتسكي يونبل بأن تفسير الرواي المشترك على أنه من صنيع الرواة –أو أنه مختلقٌ– تفسير به العديد من المشكلات، منها صعوبة التصديق بوجود قرينة ترجح جانب الوضع أو أن الأحاديث قامت بتلك الطريقة، وثانيها بأن افتراض الوضع أمر مصطنع لاحتمال وقوع وصحة فروض أخرى وتطبيقها[٢]، وثالثها أن تفريق يونبل بين كون مدار حقيقي وصحيح من الناحية الأخرى وافتراض كون الآخر مختلقاً، تفرقة غير عملية ولا تستند لدليل قوي. فهو يذكر «أنه كلما كثر عدد الرواة الذين يروون عن شيخ واحد كان ذلك أدعى إلى كون الرواية صحيحة»[٣].

فيعلق موتسكي على ذلك قائلا: «لو حملنا نظرية يونبل محمل الجد لما بقي حديث واحد مما ناقشه أو استدل به صحيحا». فالشروط التي وضعها يونبل للحكم على الحديث بالصحة تتطلب إثباتات وأدلة كثيرة لا تقوى تلك المصادر الهزيلة التي اعتمد عليها أن تبديها. والإشكالية الثالثة في طرح يونبل

---

(١) هالرد موتسكي، «من الذي وضع الحديث؟ بحث نقدي على مقالة يونبل: ابن عمر ودوره في الحديث عند المسلمين»، حولية الإسلام (**Der Islam**)، العدد ٧٣، رقم ١، العام ١٩٩٦، ص ٤٣-٤٧.

(٢) موتسكي، جمع القرآن، ص ٢٧.

(٣) يونبل، بعض طرق تحليل الإسناد، ص ٣٥٢.

أنه اعتمد على الاحتجاج بالسكوت على أن الرواة المنفردين الذين رووا الحديث بالتوازي مع الرواي المشترك وأخذوا الخبر عن شيخه أو شيخ شيخه قد تمت إضافتهم لأسانيد الحديث عن طريق الوضع. وهو يظهر حجته هكذا: يقول إن الأسانيد التي فيها رواة اشتهروا بكُتبٍ مدونة من أمثلة مالك وعبد الرزاق الصنعاني، حينما لا نقع على أحاديثهم تلك في كتبهم، لكنا نقع عليها في كتب متأخرة، فهذه دلالة واضحة أن تلك الأحاديث قد تم وضعها عليهم. وكذا الحال بالنسبة للأحاديث التي فيها ابن عيينة وشعبة مثلا، وهم من الرواة الذين اشتهروا بكثرة طلابهم، ومن تلقى عنهم، ومعلوم أن جُلَّ أحاديثهم جمعها الحميدي أو أبو داود الطيالسي، فحينما نفتقد تلك المرويات في المجاميع الحديثية التي كتبها الحميدي أو الطيالسي، لكنا نجدها جاثمة في كتب متأخرة، فهذا دليل أنها مختلقة وموضوعة[1].

وهذه النتيجة كما يعلق موتسكي، مبنية على اعتقاد أن كتب الحديث الأولى تحوي كافة المرويات الحديثية لهؤلاء الرواة دون استثناء، وهذا الفرض لا يصدق إطلاقا على مرويات القرنين الثاني والثالث[2]. لذا، فإن تطبيقات يونبل لمنهج تحليل أحاديث الآحاد اعتمدت على فرضيات هزيلة جُلها محل ريبة، لكن طريقته بدت آلية فعالة للتعامل مع الحديث النبوي، لكن إذا ما اعتمدت تحليلا دقيقا للمتون بالتوازي مع الأسانيد، وهذا ما انتبه إليه الباحثون الغربيون في مسيرتهم لدراسة مصادر السيرة النبوية المطهرة.

---

(١) يونبل، عرض لكتاب موتسكي عن بدايات الفقه الإسلامي، مجلة المكتبة الشرقية (**Bibliotheca Orientatlis**)، العدد ٤٩، العام ١٩٩٢، ص ٣٥٧-٣٧٤.

(٢) موتسكي، تأريخ الأحاديث، ص ٢٣٠.

تحليل الإسناد والمتن في آن معا

وهذه الآلية تجمع بين طريقة يونبل في تحليل أحاديث الآحاد مع مقارنة المتون وتحليليها لتبدي معلومات أكثر دقة في بيان تاريخ ظهور الحديث محل البحث، وتداوله بين الرواة في القرون الأولى. وقد استخدم ثلاثة تلك الطريقة في أبحاثهم المعاصرة منهم موتسكي وشولر ويونبل.

آلية تحليل الإسناد والمتن في آن معا

هي آلية صاغ مصطلحها موتسكي وتهدف لاستخدام آلية تحليل أسانيد أحاديث الآحاد التي طورها يونبل مع تحليل المتون تحليلا لغويا، خلوصا لنتائج أكثر دقة حول تاريخ رواية الحديث وبداية ظهوره. وقد استخدم تلك الآلية ثلاثة من علماء الغرب وهم شويلر وموتسكي ويونبل. ففي العام ١٩٨٥م، شرع شويلر في إصدار سلسلة مقالات حول سؤال آثاره حول رواية الحديث في بداية الإسلام، وهو: هل كانت عن طريق الكتابة أم الرواية الشفوية[1]، وقد جلّت نتائج شويلر الصورة حول المصادر الأولى للإسلام وآليات التعلم

(١) كتب شويلر سلسلة من المقالات المتوالية تبحث حول طبيعة نقل الحديث في القرون الأولى. وكان أول مقال بعنوان (**Die Frage der schriftlichen oder mündlichen Überlieferung der Wissenschaften im frühen Islam**) ويعني «هل نقلت العلوم مشافهة أم كتابة في الصدر الأول؟ »، نشره في مجلة الإسلام (**Der Islam**) في عددها ٦٢، الجزء الثاني للعام ١٩٨٥، ثم تبع ذلك بمقاله الثاني حول السؤال ذاته، وذلك في العدد ٦٦ للعام ١٩٨٩م، وفي العدد ٦٩ للعام ١٩٩٢، نشر مقاله الثالث بعنوان (**Mündliche Thora und Hadit. Überlieferung، Schreibverbot، Redaktion**)، ومعناه «التوراة والحديث بين النقل الشفوي، والكتابة والتدوين والتحرير»، وترجمه جيليوت بعد أن صدره بمقدمة لخص فيها المقالين السابقين حول الموضوع، نشرت الترجمة في مجلة أرابيكا، العدد ٤٤، بعنوان (**Writing and Publishing on the Use and Function of Writing in the First Centuries of Islam**) ومعناه «الكتابة والنشر: حول استخدام الكتابة وبيان وظيفتها في القرون الأولى للإسلام».

والتلقي، وخلص إلى أن مصادر مالك في الموطأ، والطبري في تاريخه، وتفسيره، وأبو الفرج الأصبهاني في الأغاني، كانت في أغلبها دروس يلقيها الشيخ على طلابه بناء على مذكرات مكتوبة كانوا يقرأونها فيسمعها الطلاب ثم يكتبونها، وأن أغلبها لم تكن كتبا مكتملة يقوم مؤلفوها بجمعها ونشرها[١]. وقد فرق شويلر بين نوعين من الكتابة في ذلك العصر معتمدا على التفرقة التي ذكرها الإغريق بين (Hypomêma)، وهي ملاحظات يقوم بتدوينها الطالب لتعينه في حفظ الدرس وبين (syngramma)، ويقصد بها العمل الأدبي المتكامل الذي يخضع لقواعد محددة ثم ينشر بعد كتابته. طبّق هذا شويلر على المرويات الأولى في العلوم الإسلامية التي لم يستعمل المسلمون فيها الإسناد كما فعلوا في الحديث، فخلص مجال اللغة والنحو إلى وجود كتاب كامل قبل العام ١٨٣هـ/٨٠٠م، وهو الكتاب لسيبوية، لكنه على الرغم من هذا، فقد نقل هذا الكتاب بصورة شفوية عن طريق القراءة والتلقي. وعلى النقيض من هذا، فإن الخليل بن أحمد لم يكتب كتابا في النحو[٢]، على الرغم من محاضراته.

وفي العام ١٩٩٦، نشر جروجر شويلر كتابه «خصائص وحجية الحديث عند المسلمين»، حيث قام بتحليل خبرين من الأخبار التاريخية التي ترجع لعروة بن الزبير عن طريق آلية تحليل الإسناد والمتن في آن معا. الأول هو قصة بدء الوحي، والثاني هو حديث الإفك. قارن شويلر بين كافة طرق الحديث، ورسم شجرة للإسناد على نحو ما صنع يونبل، ورصد الاختلافات في الرويات ونسبها لأصحابها من الرواة، ثم انتهى إلى النسخة المحتملة التي رواها عروة بنفسه وقصها على تلاميذه. وقد خلص شويلر إلى أن كلا الخبرين يرجعان لعروة، وأن الخبر الثاني يرجع غالبا إلى عائشة رضي الله عنها، وأن نقل

(١) شويلر، الكتابة والنشر، ص ٤٢٣.

(٢) شويلر، هل نقلت العلوم مشافهة أم كتابة في الصدر الأول؟ ، ص ٣٨، ٦٧.

الحديث على عهد عروة خاصةً مع هشام بن عروة وابن شهاب كانت شفوية. وقد بنى شويلر نتائجه على طريق المقارنات اللغوية لنصوص عروة بعرضها على نسخ تلاميذه. فهو على سبيل المثال يمايز بين رواية عروة من طريق هشام، وبين روايته من طريق ابن شهاب في الكلمات وأحيانا في بعض المحتوى، وخلص إلى أن الرواية في هذ الوقت كانت معظمها بالمعنى. وكذلك الرواية في الجيل التالي بقيت شفوية، على الرغم من ظهور تشابه بين الطرق في ألفاظ الخبر، مما يشير إلى بداية التدوين الرسمي للحديث. وفي هذه المرحلة بدأ الاختلاف يتبدد في رواية الزهري التي أخذها تلاميذه، وكذا الحال في طرق رواية هشام. وسبب التآلف هو الاعتماد على الكتابة. ولذا، فبعد جيل ابن إسحاق، وخاصة في طبقة معمر بن راشد بدت الروايات المكتوبة، على الرغم من وقوع بعض الاختلافات، ثم تتوقف تلك الاختلافات بعد نسخة ابن هشام للسيرة، وكذلك الطبري، وآخرين.

لقد مهد استخدام آلية تحليل الآسانيد والمتون في آن معا الطريق للعلماء ليطبقوا في روايات تاريخية أكثر. ومن أمثلة هؤلاء زمان(١) وموتسكي(٢) جروكي(٣)، الذين استخدموا المنهج في تحليل أحاديث المغازي.

(١) إفتخار زمان، (**The Science of Rijal as a Method in the Study of Ḥadiths**) «علم الرجال كآلية لدراسة الحديث»، مجلة دراسات إسلامية، العدد ٥، (١٩٩٤).

(٢) موتسكي، (**The Murder of Ibn Abī al-Ḥuqayq: On the Origin and Reliability of Some Maghāzī-Reports**) «مقتل ابن أبي حقيق: دراسة حول أصل وحجية بعض مرويات المغازي»، ضمن مقالات كتاب سيرة النبي محمد، تحرير موتسكي، لايدن ٢٠٠٠.

(٣) جريكر، (**the Historical Tradition about al-Ḥudaybiya. A Study of 'Urwa b. al-Zubayr's Account**) «خبر الحديبية: دراسة لرواية عروة بن الزبير»، ضمن مقالات كتاب سيرة النبي محمد، من تحرير موتسكي، لايدن ٢٠٠٠.

المبحث السابع الموقف الحالي للبحث الغربي تجاه مصادر السيرة

يتميز البحث الغربي المعاصر لمصادر السيرة النبوية بأن المستشرقين قد انقسموا إلى فريقين، كل فريق يقف على موقفه لا يبتغي الزحزحة عنه، وكل واحد منهما يناقض الآخر. يقول شويلر: «فريق ينافح ويجادل بشدة، وكُلُّه قناعة بأن الأحاديث والأخبار تنم عن كمٍّ هائل من التناقض والأمور الخارقة، ومن ثَمَّ سهل عليهم طرحها بالكلية»[١].

وهناك فريق آخر يرى أن ثم بصيص أمل وأن المرويات الإسلامية على الرغم مما يزعمه أولئك لكن أصلها صحيح وأنهم بإمكانهم إدراك ما وقع تاريخيا إذا ما أعملوا مناهج النقد المعاصرة في تلك المصادر[٢].

وتكمن المشكلة لديهم في استكشاف الآلية التي بها يُمِيزون بين الصحيح والموضوع من تلك الآخبار. وفي ربيع عام ١٩٩٧، عقد مؤتمر حول مصادر السيرة النبوية في جامعة نايميخين (Nijmegen) بهولندا تحت إشراف وتوجيه موتسكي وقد دعى إليها ممثلين عن كلا الفريقين[٣].

---

(١) شويلر، (**Foundations for a New Biography of Muḥammad: The Production and Evaluation of the Corpus of Traditions according to 'Urawah b. al-Zubayr**) «أصول لسيرة جديدة للنبي محمد: إعادة صياغة وتقييم لمجموعة أحاديث عروة بن الزبير»، مقال ضمن كتاب منهج ونظرية دراسة أصول الإسلام (**Method and Theory in the Study of Islamic Origins**)، المجلد ٤٩، لايدن ٢٠٠٣، ص ٢١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) وقد نشرت كافة الأبحاث التي قدمت لهذا المؤتمر في كتاب حرره موتسكي بعنوان (**Biography of Muḥammad: the Issue of Sources**، **edited**) «سيرة النبي محمد: مشكلة المصادر»، طبعة لايدن ٢٠٠٠.

وأخذ كل فريق يبدي قوله وينافح عن موقفه في سلسلة من الأبحاث التي نشرت فيما بعد في كتاب يضم أعمال المؤتمر. وفي العام ٢٠٠٢ تلقى المستشرق الألماني جروجر شويلر منحة صندوق الدعم السويسري لتدعيم مشروع علمي يمتد لثلاثة أعوام خصص لبحث الفجوة بين الفريقين اللذين اتخذا طرفي نقيض في موقفهم من المصادر الإسلامية للسيرة النبوية(١). يقول شويلر: «ارتبطت فكرة المشروع بقناعتنا بأن من يرى الوثوق التام في المصادر الإسلامية من أمثلة فؤاد سزجين ومن يقول بالوثوق المحدود من أمثلة ويليام مونتجومري وات أو هؤلاء اللذين يطرحون تلك المصادر بالكلية من أمثلة وانزبرو وكرون وكوك، كل هؤلاء لم يبدو نجاحا في التعامل مع تلك المصادر وأننا في حاجة إلى طريق وسط بين هؤلاء جميعا»(٢).

وهذا المشروع يعنى بتطبيق آلية تحليل الأسانيد والمتون في آن على مرويات عروة بن الزبير. وفكرته تعتمد على جمع مرويات عروة في كافة مدونات الحديث والسيرة وكذلك في كتب التفسير مما كتب في القرن الثالث، وصات بعد ذلك إطارا للسيرة النبوية، يقوم الباحثون بترتيبها موضوعيا، محاوليا الكشف عن النسخة الأصلية التي وردت عن عروة عن طريق مقارنة مروياته كما دونه هشام بن عروة مع مروياته عند الزهري، وبإمكانهم عن طريق هذا استكشاف «من خلال التراكيب اللغوية والاختصارات والزيادات الطارئة على النص في الروايتين، ومن خلال مقارنة نصوصهما النسخة الأصلية لحديث عروة»(٣). وقد نجم عن هذ التوجه البحثي ثمرتان الأولى أن مرويات هشام ومرويات الزهري تتم دراستها كل على حدة بصورة مستقلة ومعمقة وأن النسخة الأصلية لعروة ستوضع في قالب متناغم ومتماسك ومختصر بإعادة صياغة ما توافر لدينا من مرويات لعروة عن طريق تلميذيه هشام والزهري.

(١) شويلر، أصول لسيرة جديدة، ص ٢٢.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق، ٢٣

الخاتمة

بدى الاهتمام بالسيرة النبوية في الغرب في القرن السابع عشر الميلادي، لكن المستشرقين شرعوا في دراسات جادة تعنى بالنقد في منتصف القرن التاسع عشر. وكانت من دوافعهم الرغبة المتنامية في دراسة تاريخ وثقافات الدول التي وقعت تحت احتلالهم، ورغبتهم في بسط رقعة تلك البلاد وبسط قوتهم عليها. كما أن دراسة المصادر الإسلامية المتعلقة بالسيرة النبوية تزايدت مع تطور دراسات المستشرقين للديانة النصرانية ونصوصها، وإعمال مناهجهم في نقد سيرة عيسى عليه السلام، وفي كتب العهدين القديم والجديد. وقد تميزت الفترة من العام ١٨٤٣م التي ظهرت فيها كتابات فايل إلى العام ١٨٥٦ التي صدرت فيها كتب موير بالعودة للمصادر العربية الأصيلة فضلا عن رغبة المستشرقين في استكشاف وتحقيق العديد من المخطوطات العربية الجديدة. ولم يكتف الكُتَّاب الأوربيون في تلك الحقبة بالمصادر الإسلامية المتأخرة، بل إنهم تمكنوا من إبراز كمٍّ هائل من الوثائق المتقدمة التي تعود للقرون الأولى للإسلام، وقد نمت لديهم قناعة بالفرض القائل بأن إعمال قدر كاف من النقد في تلك المصادر كفيل بإظهار حقيقة الأحداث التاريخية التي شكلت تاريخ الإسلام في عهده الأول، وأن هناك قدراً كبيراً من الأخبار والأحاديث التي يمكن الاعتماد عليها في صياغة تاريخ تلك الحقبة. لكن هذه النظرة المتفائلة للمصادر الإسلامية تلقت أول ضربة لها حينما سطّر جولدتسهير كتابه «دراسات محمدية»، وأصدره في العام ١٨٨٩م، فبات الكتاب علامة بارزة في دراسات الحديث النبوي في الغرب، وعدُّوه أحد

المصادر الرئيسة في كتابة سيرة النبي محمد في الغرب. ولم يكن لكتاب جولدتسيهر أثر بيِّنٌ في كتابات المستشرقين عن النبي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فاعتمدوا على المصادر الإسلامية في تلك الحقبة، حتى بدا أثرُ كتاب جولدتسيهر بعد إصداره بستين سنة حينما أوقد جذوة النقد الحاد المستشرق جوزيف شاخت حينما نشر مجموعة من مطبوعات كلها تجتمع على فرضية دفع بها بقوة مجملها أنه لا أثر لحديث واحد أو خبر تصح نسبته للنبي محمد صلى الله عليه وسلم ولا لأحد من أصحابه. وعلى الرغم من أن تلك النتيجة التي توصل إليها شاخت اعتمدت على دراسة أحاديث الحلال والحرام كما فعل جولتسيهر إلا أنه عمم هذ النتائج على أحاديث المغازي والسير.

لقد كان لنظرية شاخت أثر بين في تاريخ البحث الغربي في النصف الثاني للقرن العشرين حتى يومنا الحاضر. وقد ولدت من رحم أبحاثه ثلاثة اتجاهات فكرية متباينة، تبناها أكابر المستشرقين من بعده: فمنهم من ارتضى بالاعتماد على المصادر الإسلامية مكتفيا بقوله إن المصادر تم تشكيلها بصورة مغرضة، ومنهم من اعتمد على مصادر لا علاقة لها بالإسلام بالكلية كمايكل كوك وباتريشا كرون وماكسيم رودنسون. وبقي بعضهم فاعتمد على التحليل الأدبي للمصادر الإسلامية دون الاعتراف بأنها تمثل صورة لأحداث واقعية من تاريخ المسلمين في القرون الأولى، ومنهم جون وانزبرو، وفالدمان وجاكوب لاسنر وألين لوثر وفريد دونر وغيرهم كثير.

ومن ثم فإن دراسة حياة النبي محمد صلى الله عليه وسلم على أيدي المستشرقين الغربيين قد وقعت في إشكالية كبيرة للغاية، فمن ابتغى الاعتماد على المصادر اتُهم باستخدام مصادر دون التعرض لها بمنهج واضح للنقد، ومن أعمل

النقد في تلك المصادر على نحو ما شاع في الغرب، لم يتبق في يده إلا صفحات قليلة جافة لا تعينه على كتابة سيرة كاملة لنبي الإسلام صلى الله عليه وسلم.

ومن ثم ركزت الأبحاث الغربية المعاصرة على مسألة استحالة الاعتماد على المصادر الإسلامية في كتابة السيرة النبوية في الغرب، أو علي استحالة رسم صورة صادقة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، لأن هناك المئات من الأسئلة التي لا تزال تحتاج لإجابة ناجعة بشأن السيرة النبوية، يثيرها العديد من الباحثين الغربيين وتتعلق بأصل المصادر وتطورها وحجيتها، لا سيما بعدما تركت كتابات جولدتسيهر وشاخت أثرا يصعب محوه من العقلية الغربية المعاصرة.

لكن ثمت تقدم هائل قد وقع في خلال العقود الثلاثة الماضية، وهو اكتشاف العديد من المصادر الإسلامية التي لم تكن متوافرة لجولدتسيهر وشاخت إذ لم يتم اكتشافها ولا تحقيقها إلا بعد موتهما بفترة، ومنها مصنفا عبد الرزاق الصنعاني، وابن أبي شيبة، وتفسير عبد الرزاق، وتاريخ المدينة لعمر ابن شبة، وتاريخ مكة للفاكهي، وغيرها الكثير وهي مصادر تكمن أهميتها في أنها سابقة للكتب الستة وتدفع في الجدل الدائر حول قضية المصادر بصورة فاعلة ومؤثرة. وهناك تطور آخر على صعيد المنهجية، إذ تم إعمال منهج نقد المصادر التاريخية وتطبيقاته المتعددة على أحاديث الحلال والحرام، ثم على أحاديث السيرة، وأثمر نتائج مذهلة في التعامل مع المصادر الإسلامية، بل وأتت نتائج الأبحاث التي طبقت هذ المنهج متطابقة ومتوافقة مع الكثير من مقدمات البحث الإسلامي والمنظور الإسلامي لمصادر السيرة النبوية، ومن بين تلك التطبيقات وآخرها ما قام به شويلر من أبحاث على أحاديث عروة بن الزبير، وما قام به كاتب هذا المقال في رسالة الدكتوراه حول تطبيق منهج نقد المصادر التاريخية بصورة إحصائية على مخطوطة تاريخ ابن أبي شيبة، ومنهج نقد الإسناد والمتن في آن معا، وما تمخض عنها من نتائج صادمت نتائج شاخت بصورة بيِّنةٍ.

مراجع البحث

أولا: المراجع العربية

١-إبراهيم عوض، دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية: أصاليل وأباطيل، مكتبة البلد الأمين، مصر ١٤١٩.

٢- الأزرقي، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد، أخبار مكة، مجلدان، تحقيق رشدي الصالح محلس، دار الأندلس: بيروت ١٤١٦/١٩٩٩.

٣-أكرم ضياء العمري، موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية، مجلة المسلم المعاصر، السنة التاسعة عشرة، العددان ٧٥-٧٦.

٤-أنور الجندي، منهج الاستشراق في دراسة الإسلام، مجلة منار الإسلام، السنة الخامسة عشرة، العدد التاسع، رمضان ١٤١٠هـ.

٥-البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ.

٦-جعفر شيخ إدريس، منهج مونتقموري وات في دراسة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم، بحث منشور في الجزءالأول من كتاب مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي ١٤٠٥هـ.

٧-حامد محمود بن منصور لمود، منتقى النقول في سيرة أعظم رسول، رابطة العالم الإسلامي، ١٩٨٢.

٨-رودي بارت، الدراسات الإسلامية والعربية في الجامعات الألمانية، ترجمة مصطفى ماهر، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٦٧م.
٩-عبد الرحمن أحمد سالم، قراءة نقدية في كتابات مونتقمري وات في السيرة النبوية، مجلة المسلم المعاصر، السنة الحادية والعشرون، العدد ٨٢، رجب-شعبان-رمضان ١٤١٧هـ.
١٠- عبد العظيم الديب، المنهج عند المستشرقين، حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، العدد السابع ١٤٠٩هـ.
١١- عبد الله محمد الأمين النعيم، الاستشراق في السيرة النبوية، دراسة تاريخية لآراء وات، بروكلمان، فلهاوزن، مقارنة بالرؤية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا ١٤١٧هـ.
١٢- عبد الملك محمد بقشيش، كتاب المغازي لموسى بن عقبة، أغادير ١٩٩٤م.
١٣- عماد الدين خليل، المستشرقون والسيرة النبوية، بحث مقارن في منهج المستشرق البريطاني المعاصر مونتقمري وات، بحث منشور في الجزء الأول من كتاب مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي ١٤٠٥هـ.
١٤- فاروق حمادة، مصادر السيرة النبوية وتقويمها، منشورات دار القلم، دمشق ١٤٢٤هـ.
١٥- فاروق عمر فوزي، الاستشراق والتاريخ الإسلامي، الأهلية، الأردن ١٤٠٩هـ.

١٦- القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت ٩٢٣هـ)، المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

١٧- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، الطبعة السابعة والعشرون، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.

١٨- ابن كثير، أبو الفداء الحافظ إسماعيل بن عمر، السيرة النبوية، تحقيق أحمد أبو ملحم وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٥.

١٩- محمد السعيد جمال الدين، الشبهات المزعومة حول القرآن الكريم في دائرتي المعارف الإسلامية والبريطانية، بحث قدم في ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه، المنفعقدة في الفترة ما بين ٣-٤ رجب ١٤٢١هـ، بإشراف مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٢٠- محمد حسن خليفة، أزمة الاستشراق الحديث والمعاصر، إصدار عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤٢١هـ.

٢١- مهدي رزق الله أحمد، السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصيلة، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى ١٤١٢.

٢٢- ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (ت ٢١٣هـ) السيرة النبوية لابن هشام، مصطفى

السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥ م.

٢٣- الواقدي، محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، أبو عبد الله، الواقدي (ت ٢٠٧هـ)، المغازي، تحقيق مارسدن جونس، الطبعة الثالثة، دار الأعلمي – بيروت ١٤٠٩/١٩٨٩.

٢٤- ويليام مونتجموري وات، محمد صلى الله عليه وسلم في مكة، ترجمه إلى العربية الدكتور عبد الرحمن عبد الله الشيخ، راجع الكتاب وعلق عليه الدكتور أحمد الشلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤١٥هـ.

٢٥- وليد بن بليهش العمري، السيرة النبوية في دائرة المعارف البريطانية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، موقع مكتبة المدينة الرقمية.

ثانيا: المراجع الأجنبية

١- **Abott, Nabia, *Studies in Arabic Literary Papyri, II: Qur'anic Commentary and Tradition*, Chicago, ١٩٦٧.**

٢- **___, Ḥadīth *Literature*-II: Collection and Transmission of Ḥadīth, Cambridge History of Arabic Literature I, Cambridge, ١٩٨٣: ٢٨٩-٩٨.**

٣- **___, "An Arabic *Papyrus* in the Oriental Institute: Stories of the Prophets. " In Journal of Near Eastern Studies ٥ (١٩٤٦): ١٦٩-٨٠.**

٤- **Alwardt, A Catalogue of the Bibliotheca Orientalis Sprengeriana, Giessen, ١٨٥٧.**

٥- **Ansāri, Zafar Isḥāq, "The Authenticity of Traditions: a Critique of Joseph Schacht's Argumentum e Silentio", in Hamdard Islamicus, vol. ٧, no. ٢ (١٩٨٤): ٥١-٦١.**

٦- **Azami, Muḥammad *Muṣṭafa*, On Schacht's Origins of Muḥammadan Jurisprudence. Oxford, ١٩٩٦.**

٧- **__, Studies in Early *Ḥadith* Literature, ٢nd ed. , Indianapolis, ١٩٧٨.**

٨- **Becker, C. H. , "Matters of Principle Concerning Lammen's Sīra Studies", translated by Ibn Warrq (ed.) the Quest of the Historical Muhammad, pp. ٣٣٣, ٤.**

٩- **Bell, Richard, the *Origin* of Islam in its Christian Environment, London ١٩٢٦.**

١٠- **Regis Blachère, La *Problème* de Mahomet, Paris: Presses universitarires des France, ١٩٥٢**

١١- **Brockelmann, Carl, *Gesschichte* der arabischen Literatur, ٢ vols. , ٢nd edition, Leiden ١٩٤٣-١٩٤٩; ٣ Supplementary volumes, Leiden ١٩٣٧-٤٢.**

١٢- **Bkhsh, S. K. , History of the *Islamic* People, Darf Publishers, ١٩١٤; reprint ١٩٨٦.**

١٣- **Burton, John, Introduction *to* Ḥadīth, Edinburgh, ١٩٩٢.**

١٤- **Caetani, L. , Annali dell' *Islam*, I Milan, ١٩٠٥.**

١٥- **Chabbi, J. , "Historie et Tradition Sacrée – la biographie impossible de Mahomet,"** ***in*** **Arabica ٤٣ (١٩٩٦): ١٨٩-٢٠٥**

١٦- **Cook, Michael and P. Crone, Hagarism, the Making of Islamic Nation, Cambridge ١٩٨٠.**

١٧- **__, Early Muslim** ***Dogma*****: A Source Critical Study, Cambridge: Cambridge University Press, ١٩٨١.**

١٨- **___, Muḥammad.** ***Oxford,*** **١٩٨٣.**

١٩- **Coulson, N. J. , History of Islamic Law, Edinburgh, ١٩٦٤.**

٢٠- **Crone, P. Slaves on** ***Horses*****, the Evolution of Islamic Polity, Cambridge University Press, ١٩٨٠.**

٢١- **___, Makkan Trade and the Rise of Islam, Princeton, ١٩٨٧.**

٢٢- **Fares, Said,** ***The*** **Collection of the Qur'ān: A Reconsideration of the Twentieth Century Orientalists' View, unpublished MA thesis, Leiden ١٩٩٩.**

٢٣- **Fierro, Maribel, "Review** ***of*** **Motzki's Die Anfänge der Islamischen Jurisprudenz" Al-Qantara, ١٣ (١٩٩٢): ٦٠٤-٦.**

٢٤- **Fleischhammer, Manfre, *Quellenuntersuchungen* zum Kitāb al-Aġânî, Habilitationschrift, not published, Halle/Saale, ١٩٦٥.**

٢٥- **Fua, Albert, La vie et la Morale de Mahomet, Paris ١٩٠٥.**

٢٦- **Fueck, John, "Die Rolle des Traditionalismus im Islam", In Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Geselschaft, ٣٩ (١٩٣٩); English translation: "The Role of Traditionalism in Islam", trans. by Marlin L. Swartz in his (ed.) Studies on Islam, New York, ١٩٨١, pp. ١١١, ١١٢.**

٢٧- **__, "Review of Joseph Schacht's Origins of Muhmmadan Jurisprudence"in Bilbliotheca Orientalis (١٩٥٣) pp. ١٩٦-٩.**

٢٨- **Gilliot, Glaude, "Review of Motzki's Die Anfänge der Islamischen Jurisprudenz", Journal of Economic and Social History of the Orient ٣٧: ٧٥-٨٠.**

٢٩- **Gimaret, Daniel, "Review of Motzki's Die Anfänge der Islamischen Jurisprudenz" Bulletin Critique des Annales Islamologioques, ١٠ (١٩٩٣): ٤٠-٣.**

٣٠- **Golziher, Ignaz, Muhammedanische Studien, Halle ١٨٨٩-٩٠; English translation: Muslim Studies, translated from the German by Samuel Stern, London, ١٩٦٧.**

٣١- ___, Vorlesungen über den Islam, Heidelberg, ١٩١٠, p. ٤٣; English translation: Introduction to Islamic Law, trans. Andrew and Ruth Hamori, Princeton, ١٩٨١

٣٢- Görke, A. "the Historical Tradition about al-Ḥudaybiya. A Study of 'Urwa b. al-Zubayr's Account" in H. Motzki (ed), The Biography of Muḥammad: The Issue of Sources, Leiden Brill ٢٠٠٠, pp. ٢٤٠-٢٧٥.

٣٣- Guillaume, F. , "Review of Joseph Sachacth's Origins of Muhmmadan Jurisprudence", in BSOAS (١٩٥٤), p. ١٧٥.

٣٤- Günter, Sebstian, "Due Results in the Theory of Source-Criticism in Medieval Arabic Literarure", Al-Abḥath, XLI (١٩٩٤).

٣٥- __, Quellenuntesuchungen zu den Maqâtil al-Tâlibiyyîn des Abû 'l Farağ al-Iṣfahânî (gest. ٣٥٦/٩٦٧). Ein Beitrag zur mündlichen und schriflichen Überliefrung in der mittelalterlichen arabischen litratur, Hidlescheim, Zürich, New York ١٩٩١.

٣٦- Hallaq, Wael, "Was al-Sh-Shāfi'ī the Master Architect of Islamic Jurisprudence", in JMES, vol. ٢٥ (١٩٩٣): ٧٥-٩٠.

٣٧- Ḥamīdullah, Muḥammad, "Ibn Isḥāq (the Biographer of the Prophet)" in the Journal of the

Pakistan Historical Society, vol. xv, part ii (April ١٩٦٧), p. ٩١.

٣٨- __, "History of the Early Ḥadīth Compilation", in Sahifat Hammām ibn Munabbih, ١٠th ed. , Luton, ١٩٧٩.

٣٩- Hawting, G. R. , "Review of Motzki's Die Anfänge der Islamischen Jurisprudenz" in BSOAS, ٥٩ (١٩٩٦): ١٤١-٣.

٤٠- Heinrich Becker, Islamstudien vom Werden und Wessen der islamischen Welt, Leipzig, ١٩٢٤-٣٢, I.

٤١- Hinds, Martin, "Maghāzī and Sīra", in La vie du Prophète Mahomet: colloque de Strasbourg, October ١٩٨٠, Paris: Presses universitaries des France, ١٩٨٣. , pp. ٥٧-٦٦.

٤٢- __, "Maghāzī", in Encyclopedia of Islam, New edition, Leiden Brill, ١٩٨٦, vol. ٥, pp. ١١٦١-١١٦٤.

٤٣- Horovitz, J. "Salmān al-Fārisī", in Der Islam, ١٢ (١٩٢٢), pp. ١٧٨-٨٠.

٤٤- Hunwick, J. O. , 'Ta'rīkh', in Encyclopedia of Islam, New Edition, Leiden Brill, ٢٠٠٠, vol. ١٠, p. ٢٧١.

٤٥- Ibrahim, Mohammad Said Mitwally, Ḥadīth Textual Criticism in Muslim and Modern Western Studies, un published MA Thesis, Al-Azhar University, ٢٠٠١.

٤٦- Ibrhim, Mohoad, "Review of Rubin's the Eye of the Beholder: the Life of Muhammad as Viewed by the Early Muslims (a Textual Analysis)" in MESAB (٢٠٠٠).

٤٧- Horst, H. , "zur Überlieferung in Korankommentar al-Tabarī", in ZDMG, vol. ١٠٣ (١٩٥٣): ٢٩٠-٣٠٦.

٤٨- Jarrar, Maher, Die Prophetenbiographie im islamischen Spanien. Ein Beitrag zur Überliefrungs und Redaktionsgeschichte, Frankfur/Bern, ١٩٨٩.

٤٩- Jeffrey, Arthur , "the Quest of the Historical Muhammad", in the Muslim World, vol. ١٦ (١٩٢٦): ٣٢٧-٤٨.

٥٠- Jonstone, Mohammed and his Power, Edinburgh, ١٩٠١.

٥١- Koren, J. and Y. D. Nevo, "Methodological Approaches to Islamic Studies", in Der Islam, ٦٨ (١٩٩١), p. ٩٢.

٥٢- Lammens, Henari, "Qoran et tradition. Comment fut Compsee la vie de Mahomet", in Recherches de Science Religieuse, I, ١٩١٠; English translation: "The Koran and Tradition, how the Life of Muhammad was Composed," in Ibn Warraq (ed.), the Quest of the Historical Muahmmad, Prometheus Books, ٢٠٠٠, pp. ١٦٩, ١٧٠.

٥٣- __, "The Age of Muhammad and the Chronology of the sīra", in Ibn Warraq (ed.), the Quest of the Historical Muhammad, Prometheus Books, ٢٠٠٠, pp. ١٨٨-٢١٧.

٥٤- __, Fatima et les filles de Mahomet, Rome, ١٩١٢; English translation: "Fat}ima and the Daughters of Muhammad", in Ibn Warraq (ed.), the Quest of the Historical Muhammad, Prometheus Books, ٢٠٠٠, pp. ٢١٨-٣٢٩.

٥٥- Lecker, M. , "The Death of the Prophet Muḥammad's Father. Did al-Wāqidī invent some of the evidence" in Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Geselschaft, ١٤٥ (١٩٩٥): ٩-٢٧.

٥٦- Leites, Adrien, "Sīra and the Question of Tradition", in Harald Motzki (ed.) the Biography of Muḥammad, the Issue of Sources, Leiden Brill, ٢٠٠٠.

٥٧- Lekkegaard, F. , "Review of Motzki's Die Anfänge der Islamischen Jurisprudenz", in Orentalische Literaturzeitung, vol. ٨٧ (١٩٩٢): ٥٥٢-٥٥٤.

٥٨- Lucey, William, History: Methods and Interpretation, Chicago: Loyola, ١٩٥٨.

٥٩- MacDonald, D. B. , The Development of Muslim Theology, Jurisprudence and Constitutional Theory, New York, ١٩٠٣.

٦٠- Madelung, Wilferd, "Review of Motzki's Die Anfänge der Islamischen Jurisprudenz" in Der Islam, ٧٤ (١٩٩٧): ١٧١-٣.

٦١- Motzki, Harald (ed.), The Biography of Muḥammad, the Issue of Sources, Leiden Brill ٢٠٠٠.

٦٢- __, "Dating Muslim Traditions: A Survey", in Arabica , vol. LII, ٢ (٢٠٠٥): ٢٠٤-٢٥٣.

٦٣-___, "Oder Fiqh des zahiri: Die Quellenproblematik", in Der Islam, vol. ٦٨, ١٩٩١, ١-٤٤.

٦٤- __, "the Collection of the Qur'ān. A Reconsideration of Western Views in Light of Recent Methodological Developments", in Der Islam, vol. ٧٨, ٢٠٠١: ١-٣٤.

٦٥- ____, (ed.), Ḥadīth, Origin and Developments, the Formation of the Classical Islamic World, vol. ٢٨, Ashgate Variorum, ٢٠٠٤.

٦٦- __, Die Anfänge der Islamischen Jurisprudenz, Stuttgart, ١٩٩١: English translation: the Origins of Islamic Jurisprudence. Makkan Fiqh before the Classical Schools, trans. M. H. Katz, Leiden, E. J. Brill, ٢٠٠٢.

٦٧- __, "Quo vadis, Hadit Forshung? Eine kritische Untersuchung von G. H. A. Yuynboll: Nāfī the Mawla of Ibn 'Umar and his Position in Muslim Ḥadīth Literature", in Der Islam, vol. ٧٣, no. I (١٩٩٦), pp. ٤٣-٤٧.

٦٨- **__, "The Murder of Ibn Abī l-Ḥuqayq: On the Origin and Reliability of Some Maghāzī Reports", in Harad Motzki (ed.), the Biography of Muaḥammad, the Issue of Sources, Leiden Brill, ٢٠٠٠, pp. ١٧٠-٢٣٩.**

٦٩- **__, "The Muṣannaf of 'Abd Al-Razzāq Aṣ-Ṣan'anī as a Source of Authentic AḤadīth of the First Century A. H. " in JNES, ٥٠ (January ١٩٩١): ١-٢١.**

٧٠- **__, "Quo vadis Ḥadiṯ-forschung? Eine kritische Untersuchung von G. H. A. Juynboll: Nafi' the Mawla of ibn 'Umar and his Position in Muslim Ḥadiṯ Literature", in Der Islam, vol. ٧٣, no. I, ١٩٩٦: ٤٣-٤٧**

٧١- **Muir, Sir William "Value of Early Mahometan Historical Sources", in the Mohammedan Controversy, Edinburgh, ١٨٩٧.**

٧٢- **___, Life of Mahomet, Smith, Elder, & Co. , London, ١٨٦١.**

٧٣- **__, the Life of Mohammad, ed. T. H. W. Weir, Edinburgh, ١٩١٢.**

٧٤- **Muranyi, Bonn Miklos, "Review of Motzki's Die Anfänge der Islamischen Jurisprudenz" in ZDMG, ١٤٣ (١٩٩٣): ٤٠٨-١٠.**

٧٥- **Nöldeke, Das Leben Muhammads nach den Quellen populär dargestelt, Hanover, ١٨٦٣.**

٧٦- __, "Zur tendenziösen Gestaltung der Urgeschichte der Islam's", in Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Geselschaft, ٥٢ (١٨٩٨): ١٦-٣٣.

٧٧- Paret, Rudi, Muḥammad und der Koran, Stuttgart, ١٩٥٧.

٧٨- Perceval, Causin de, Essai sur l' Historie des Arabes, ٣ vols. , Paris, ١٨٤٧.

٧٩- Peters, F. E. , "The Quest of the Historical Muhammad" in the International Journal of Middle Eastern Studies, ٢٣ (١٩٩١): ٢٩١-٣١٥.

٨٠- Raven, W. , "Sīra", in the Encyclopedia of Islam, New Edition, Leiden, ١٩٧١, pp. ٦٦٢-٣.

٨١- Rippin, Andrew, The Function of Asbāb Al-Nuzūl in Koranic Exegesis, ١٩٨٨.

٨٢- ___, "Literary Analysis of Qur'ān, Tafsīr and Sīra, the Methodologies of John Wansbrough" in Richard Martin (ed.) Approaches to Islam in Religious Studies, Tuscan, ١٩٨٥.

٨٣- Robson, J. , "Ḥadīth", in Encyclopedia of Islam, Second Edition, Leiden, ١٩٦٥, vol. ٣.

٨٤- ___, "Review of Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence" in Muslim World, vol. ٤٢ (١٩٥٢): ٦٢.

٨٥- __, "Muslim Tradition", in Manchester Memories, ٩٠: ٧ (١٩٥٩-٥٢), pp. ٩٨, ٩٩.

٨٦- Rodinson, Maxim, Mahomet, Paris, ١٩٦; English translation: Mohammad, translated from the French by Anne Carter, Penguin Press, ١٩٧١.

٨٧- Rubin, Uri, The Eye of the Beholder: the Life of Muhammad as Viewed by the Early Muslims (a Textual Analysis), Princeton, ١٩٩٥.

٨٨- Sachau, Edward, "Das Berliner Fragment des Musa b. 'Uqba", in SPAW (١٩٠٤), pp. ٤٤٥-٧٠.

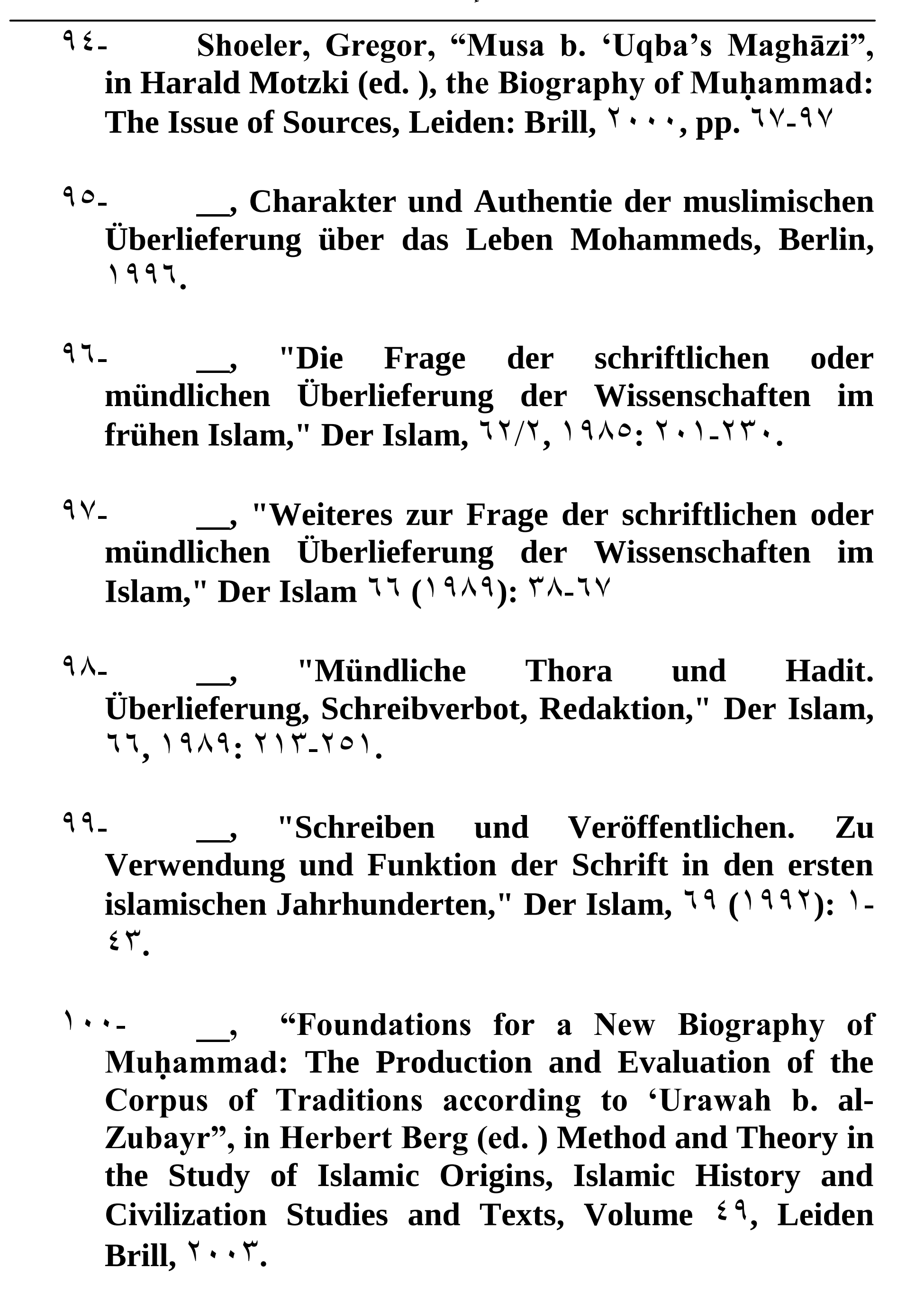
٨٩- Schacht, Joseph, "Revaluation of Islamic Traditions" in the Journal of the Royal Asiatic Society, ١٩٤٩, ١٤٦-٤٧.

٩٠- __, "Pre-Islamic Background and Early Development of Jurisprudence" in Law in the Middle East, ed. M. Khadduri and J. Liebsney, Washington DC, ١٩٥٩, vol. I, p. ٥٠.

٩١- __, "On Mūsa b. 'Uqba's Kitāb al-Maghāzī," Acta Orientalia, (١٩٥٣): ٢٩٠.

٩٢- __, An Introduction to the Islamic Law, London, ١٩٦٤.

٩٣- __, "Revaluation of Islamic Traditions", in JRAS (١٩٤٩): ١٤٣-٥٤.



٩٤- Shoeler, Gregor, “Musa b. ‘Uqba’s Maghāzi”, in Harald Motzki (ed.), the Biography of Muḥammad: The Issue of Sources, Leiden: Brill, ٢٠٠٠, pp. ٦٧-٩٧

٩٥- __, Charakter und Authentie der muslimischen Überlieferung über das Leben Mohammeds, Berlin, ١٩٩٦.

٩٦- __, "Die Frage der schriftlichen oder mündlichen Überlieferung der Wissenschaften im frühen Islam," Der Islam, ٦٢/٢, ١٩٨٥: ٢٠١-٢٣٠.

٩٧- __, "Weiteres zur Frage der schriftlichen oder mündlichen Überlieferung der Wissenschaften im Islam," Der Islam ٦٦ (١٩٨٩): ٣٨-٦٧

٩٨- __, "Mündliche Thora und Hadit. Überlieferung, Schreibverbot, Redaktion," Der Islam, ٦٦, ١٩٨٩: ٢١٣-٢٥١.

٩٩- __, "Schreiben und Veröffentlichen. Zu Verwendung und Funktion der Schrift in den ersten islamischen Jahrhunderten," Der Islam, ٦٩ (١٩٩٢): ١-٤٣.

١٠٠- __, “Foundations for a New Biography of Muḥammad: The Production and Evaluation of the Corpus of Traditions according to ‘Urawah b. al-Zubayr”, in Herbert Berg (ed.) Method and Theory in the Study of Islamic Origins, Islamic History and Civilization Studies and Texts, Volume ٤٩, Leiden Brill, ٢٠٠٣.

١٠١- __, "Writing and Publishing on the Use and Function of Writing in the First Centuries of Islam: Translated into English by C. Gilliot", in Arabica, ٤٤, no. ٣: ٤ ٢٣.

١٠٢- Scneider, Irene, "Review of Motzki's Die Anfänge der Islamischen Jurisprudenz", in JAOS, ١١٤, no. ٤ (١٩٩٤): ٦٨٤-٥.

١٠٣- Schüzinger, H. , "Ibn Abi Šaiba und sein Tari'x: Eine Untersuchung an Hand des Berlin ٩٤٠٩" in Oriens ٢٣-٢٤ (١٩٧٤): ١٣٤-٤٦.

١٠٤- Sell, Edward, Life of Mohammed, Madras, ١٩١٣.

١٠٥- Sezgin, Fuat, Geschichte des arabischen Schriftrums, I, Leiden, ١٩٦٧.

١٠٦- __, Bukharīnin kaynaklarihakkinda arştumarlar, Istnabul, Researches on Burkahrī's Personage, ١٩٥٦.

١٠٧- Ṣiddīqī, Muḥammad Zubayr, Ḥadīth Literature: Its Origin, Development and Special Features, Islamic Texts Society, ١٩٩٣.

١٠٨- Sprenger, Aloys, Life of Muhammed from Original Sources, Allahabad Presbyterian Mission Press, ١٨٥١.

١٠٩- __, Das Leben und die Lehre des Mohammad, ٣ vols. , Berlin ١٨٦١-١٨٦٥.

١١٠- __, Muhammed und der Koran: eine Psychologische Studie, Hamburg, ١٨٨٩.

١١١- Van Ess, Joseph, Zwischen Ḥadīth und Theologie, Studien zum Entstehn pradestinnaatianischer Überliefurung, Studien zur Sprache, Geshichte und Kultur des islamischen Orients ٧, Berlin, Walter de Gruyter, ١٩٧٥.

١١٢- Waldmann, M. R. , Toward a Theory of Historical Narrative: A Case Study in Perso-Islamicate Historiography, Columbus: the Ohio State University Press, ١٩٨٠.

١١٣- Wansbrough, John, the Sectarian Milieu: Content and Composition of Islamic Salvation History, Oxford, ١٩٧٨.

١١٤- __, Qur'anic Studies: Sources and Methods of Scriptural Interpretation. Oxford, ١٩٧٧.

١١٥- Watt, W. Montgomery, Muhammad at Makkah, Oxford, ١٩٥٣.

١١٦- __, Muhammad at Madinah, Oxford, ١٩٥٦.

١١٧- ___, "the Condemnation of the Jews of Banū Qurayẓa", in Muslim World, XLII (١٩٥٢), p. ١٧١.

١١٨- **Weil, Gustav, Muḥammad der Prophet, sein Leben und seine Lehre, n. p.**

١١٩- **__, Geschichte der Chalifen, nach handschriflichen, grössentheils noch unbenützten Quellen bearb, Neudruck der Ausg. ١٨٤٦-١٨٦٢, Osnabrück,**

١٢٠- **O. Zeller, ١٩٦٧.**

١٢١- **O. Zeller, ١٩٦٧.**

١٢٢- **__, the Bible, the Koran and Talmud, New York, ١٨٦٣.**

١٢٣- **Wellhausen, J. Muhammed in Madinah, Berlin, ١٨٨٢.**

١٢٤- **Wensinck, A. J. , the Muslim Creed: Its Genesis and Historical Development, Cambridge ١٩٣٢, pp. ٥٢, ٥٩.**

١٢٥- **Wüstenfeld, F. , Das Leben Mohammed's, ٣ vols. , Göttingen ١٨٥٧-١٨٥٩.**

١٢٦- **Juynboll, G. H. A. , Muslim Tradition. Studies in Chronology, Provenance and Authorship of Early Ḥadīth, Cambridge: Cambridge University Press, ١٩٨٣.**

١٢٧- **__, "Review of Motzki's Die Anfänge der Islamischen Jurisprudenz" in Bibliotheca Orientalis, ٤٩ (١٩٩٢): ٣٥٧-٣٦٤.**

١٢٨- __, "Some Isnād-Analytical Methods Illustrated on the Basis of Several Woman-Demeaning Sayings from Ḥadīth Literature," al-Qantara, X (١٩٨٩): ٣٤٣-٨٤.

١٢٩- __, "Nāfi‘, the Mawla of Ibn ‘Umar, and his position in Muslim Ḥadīth literature," Der Islam, ٧٠, II (١٩٩٣): ٢٧٩-٣٠٠.

١٣٠- __, “The role of Mu‘ammarūn in the early development of the isnād," Wiener Zeitschrift fur die Kunde des Morgenlandes, ١٩٩١.

١٣١- __, "Some notes on the earliest fuqahā’ of Islam distilled from Ḥadīth literature," Arabica, XXXIX (١٩٩٢) no. ٣: ٢٨٧-٣١٤.

١٣٢- __, “(Re)appraisal of Some Technical Terms in Ḥadīth Science”, in Islamic Law and Society, ٨ (٢٠٠١): ٣٠٣-٣٤٩.

١٣٣- Juynball, Th. W. , “Ḥadīth”, in Encyclopedia of Islam, First Edition, Leiden/London, ١٩١٣-١٩٣٦.

١٣٤- Zaman, I. , “The Science of Rijal as a Method in the Study of Ḥadiths” in the Journal of Islamic Studies, ٥ (١٩٩٤).

فهرس الموضوعات